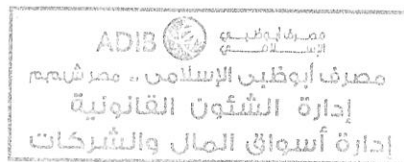
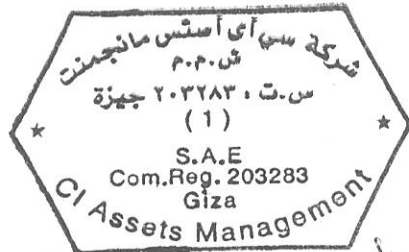


نشرة الاكتتاب العام في وثائق صندوق استثمار سنابل وفقا لأحكام الشريعة  
الإسلامية لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية بالتعاون مع مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر  
"صندوق ذو عائد تراكمي مع توزيع عائد دوري"



٤٦٦٦



Handwritten signature: Al-ach

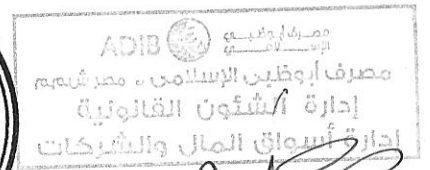
Handwritten signature

تاريخ تحديث نشرة الأكتتاب يناير ٢٠٢٠

يناير ٢٠٢٠

نشرة الاكتتاب العام في وثائق صندوق استثمار سنابل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية  
لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية بالتعاون مع مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر "صندوق ذو عائد تراكمي مع توزيع عائد دوري"

محتويات النشرة		
٣	تعريفات هامة	البند الأول:
٦	مقدمة واحكام عامة	البند الثاني:
٧	تعريف وشكل الصندوق	البند الثالث:
٨	مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه	البند الرابع:
٩	هدف الصندوق	البند الخامس:
٩	السياسة الإستثمارية للصندوق	البند السادس:
١٢	المخاطر	البند السابع:
١٤	الإفصاح الدوري عن المعلومات	البند الثامن:
١٦	نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة	البند التاسع:
١٦	أصول الصندوق وأمسك السجلات	البند العاشر:
١٨	الجهتان المؤسستان للصندوق والإشراف على الصندوق	البند الحادي عشر:
٢٢	تسويق وثائق الصندوق	البند الثاني عشر:
٢٢	الجهة المسؤولة عن تلقي طلبات الأكتتاب / الشراء والأسترداد	البند الثالث عشر:
٢٣	مراقبا حسابات الصندوق	البند الرابع عشر:
٢٤	مدير الإستثمار	البند الخامس عشر:
٢٩	شركة خدمات الإدارة	البند السادس عشر:
٣٠	الإكتتاب في الوثائق	البند السابع عشر:
٣٣	أمين الحفظ	البند الثامن عشر:
٣٤	جماعة حملة الوثائق	البند التاسع عشر:
٣٥	إسترداد / شراء الوثائق	البند العشرون:
٣٦	الإقتراض لمواجهة طلبات الإسترداد	البند الحادي والعشرون:
٣٧	التقييم الدوري	البند الثاني والعشرون:
٣٨	أرباح الصندوق والتوزيع	البند الثالث والعشرون:
٤٠	إنهاء الصندوق والتصفية	البند الرابع والعشرون:
٤٠	الأعباء المالية	البند الخامس والعشرون:
٤٢	الأقتراض بضمان الوثائق	البند السادس والعشرون:
٤٢	وسائل تجنب تعارض المصالح	البند السابع والعشرون:
٤٣	لجنة الرقابة الشرعية	البند الثامن والعشرون:
٤٤	أسماء وعناوين مسئولى الاتصال	البند التاسع والعشرون:
٤٥	إقرار الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار	البند الثلاثون:
٤٥	إقرار مراقبي الحسابات	البند الحادي والثلاثون:
٤٥	إقرار لجنة الرقابة الشرعية	البند الحادي والثلاثون:



يناير ٢٠٢٠

البند الأول : تعريفات هامة

القانون :

قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته.

اللائحة التنفيذية:

اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ و تعديلاتها والقرارات المكمله لها.

الهيئة:

الهيئة العامة للرقابة المالية.

صندوق الاستثمار:

وعاء استثماري مشترك يأخذ شكل شركة مساهمة ويهدف الى اتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جميعا في الاستثمار في المجالات الواردة في هذه اللائحة ويديره مدير استثمار مقابل اتعاب.

صندوق استثمار مفتوح:

هو صندوق استثمار يزيد حجمه بما يصدر من وثائق استثمار جديدة، وينخفض حجمه بما يتم استرداده من وثائق استثمار قائمة، بمرعاة العلاقة بين اموال المستثمرين والمبلغ المجنب من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق وعلى النحو الوارد بالمادة (١٤٧) من اللائحة التنفيذية، ويتم شراء واسترداد وثائق الاستثمار دون الحاجة الى قيده في البورصة فيما عدا صناديق المؤشرات.

الصندوق:

صندوق استثمار سنابل وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية بالتعاون مع مصرف أبو ظبي الإسلامي- مصر صندوق ذو عائد تراكمي مع توزيع عائد دوري والمنشأ وفقا لاحكام قانون سوق راس المال ولائحته التنفيذية.

وثيقة الاستثمار:

ورقة مالية تمثل حصة شائعة لحمال الوثيقة في صافي قيمة اصول الصندوق، ويشترك مالكو الوثائق في الارباح والخسائر الناتجة عن نشاط الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق.

جماعة حملة الوثائق:

الجماعة التي تتكون من حاملي الوثائق التي يصدرها الصندوق.

صافي قيمة الاصول:

القيمة السوقية لاصول الصندوق مخصوما منها الالتزامات وكافة المصروفات المستحقة عليه. ٤٦٦٦

الجهتان المؤسستان للصندوق / البنكان:

بنك الشركة المصرفية العربية الدولية ش.م.م و مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر ش.م.م بصفتها الجهة الداعية لتأسيس



مدير الاستثمار:

الشركة المسؤولة عن ادارة اصول والتزامات الصندوق وهي شركة "سى آى استس مانجمنت" ش.م.م."

مدير محفظة الصندوق:

هو الشخص المسئول لدى مدير الاستثمار عن إدارة استثمارات الصندوق.

اكتتاب عام

طرح أو بيع وثائق استثمار إلى الجمهور من قبل الجهة المؤسسة للصندوق ويفتح باب الاكتتاب بعد مضي أسبوعين من تاريخ نشر الاكتتاب في صحيفة مصرية يومية واسعة الانتشار ويظل باب الاكتتاب مفتوحا لمدة عشر ايام على الأقل وبعد أقصى شهرين.

نشرة الاكتتاب العام:

هذه الدعوة الموجهة للجمهور للاكتتاب العام في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق والمعتمدة من الهيئة والمنشورة في صحيفة مصرية يومية واسعة الانتشار وطبقا لقواعد النشر المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٨.

شركة خدمات الإدارة:

شركة متخصصة تتولى احتساب صافي قيمة اصول صناديق الاستثمار المفتوحة والمغلقة وعمليات تسجيل اصدار واسترداد وثائق استثمار الصناديق المفتوحة بالاضافة الى الاغراض الاخرى المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية والبند الخامس عشر من هذه النشرة وهي الشركة الدولية لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار.



صناديق الاستثمار المرتبطة:

صناديق استثمار يديرها مدير الاستثمار او ايا من الاشخاص المرتبطة به.

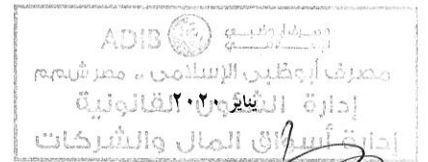
الأطراف ذوو العلاقة:

الأطراف المرتبطة بنشاط صندوق الاستثمار ومنها على سبيل المثال: مدير الاستثمار، أمين الحفظ، البنك المودع لديه اموال الصندوق، شركة خدمات الادارة، الجهة التي يرخص لها ببيع واسترداد وثائق الاستثمار، مراقبو الحسابات، المستشار القانوني، اعضاء مجلس الادارة او اي من المديرين التنفيذيين او كل من شارك في اتخاذ القرار لدى اي من الاطراف اعلاه، اي مالك وثائق تتجاوز ملكيته (٥%) من صافي قيمة اصول صندوق الاستثمار.

الأشخاص المرتبطة:

الأشخاص الطبيعيون واي من اقاربهم حتى الدرجة الثانية، والأشخاص الاعتبارية والكيانات والاتحادات والروابط والتجمعات المالية المكونة من شخصين او اكثر التي تكون غالبية اسهمهم او حصص راس مال احدهم مملوكة مباشرة او بطريق غير مباشر للطرف الاخر ا وان يكون مالكا شخصا واحد. كما يعد من الأشخاص المرتبطة الأشخاص الخاضعون للسيطرة الفعلية

لشخص اخر من الأشخاص المشار اليهم



**المصاريف الإدارية:**

هي كافة المصاريف التي يتحملها الصندوق نتيجة مباشرة النشاط ويتم سدادها مقابل فواتير فعلية مثل مصاريف الاعلان والنشر ومصاريف الجهات الرقابية والجهات السيادية ومراجعتها من مراقبي الحسابات في المراجعة الدورية طبقاً لما هو موضح بالبند الخامس والعشرون من النشرة الخاص بالاعباء المالية.

**يوم العمل المصرفي:**

هو كل يوم من أيام الأسبوع عدا يومي الجمعة والسبت والعطلات الرسمية على أن يكون يوم عمل بكل من البنوك والبورصة.

**سجل حملة الوثائق:**

سجل لدى شركة خدمات الادارة تدون فيه جميع بيانات حملة الوثائق، وأي حركة شراء أو استرداد تمت على تلك الوثائق، وتكون شركة خدمات الادارة مسئولة عن تعديل السجل حسب ما يطرأ على بياناته من تغيرات.

**استثمارات الصندوق:**

هي كافة الأدوات المالية التي يتم استثمار أموال الصندوق فيها والتي تم الموافقة عليها من لجنة الرقابة الشرعية والمنصوص عليها بالبند السابع والخاص بالسياسة الاستثمارية، مثل الادوات النقدية وكذلك الاوراق المالية القصيرة الاجل والعالية السيولة وتتضمن أدوات التمويل الصادرة عن الحكومة والبنوك الإسلامية والشركات والصكوك والشهادات التي يصدرها البنك المركزي المصري وإتفاقيات إعادة الشراء وأذون الخزانة ووثائق صناديق أسواق النقد الأخرى المتفقة مع مبادئ السريعة الإسلامية.

**البنك متلقي الاكتتاب وطلبات الشراء والاسترداد:**

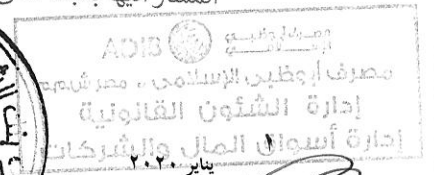
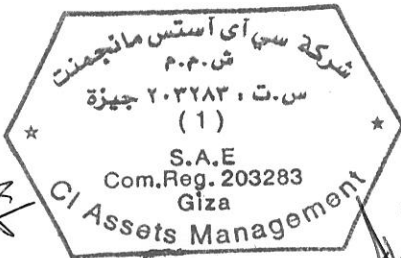
كلًا من "بنك الشركة المصرفية العربية الدولية ش.م.م و مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر ش.م.م" وفروعهما المنتشرة في جمهورية مصر العربية.

**لجنة الاشراف:**

هي اللجنة المعينة من قبل مجلس ادارة البنك للإشراف على الصندوق والتنسيق بين الأطراف ذوي العلاقة

**لجنة الرقابة الشرعية للصندوق:**

هي لجنة معينة من قبل لجنة الاشراف بغرض الرقابة على مدى اتفاق الاستثمارات الموجه إليها أموال الصندوق والمشار إليها تفصيليا ببند السياسة الاستثمارية مع الضوابط التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية بالإضافة الى المهام الأخرى المشار إليها بالبند الثاني عشر من هذه النشرة، وتشكل تلك الهيئة من بين المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة على



ان تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨) لسنة ٢٠١٤ والمتخصصين في الفقه واصوله وكذا في مجالات الاقتصاد أو التمويل أو المحاسبة.

**العضو المستقل في لجنة الاشراف:**

هو الشخص الطبيعي من غير أعضاء مجلس الإدارة او الإدارة التنفيذية للجهة المؤسسة وجميع مقدمي الخدمات للصندوق، ولا يرتبط بأي منهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وليس زوجاً أو أقارب حتى الدرجة الثانية لهؤلاء الأشخاص.

**صكوك الشركات:**

هي كافة الصكوك التي تخضع لرقابة لجنة رقابة شرعية مختصة وفقاً لما تقرر بقانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

**البند الثاني : مقدمة وأحكام عامة**

- قام بنك الشركة المصرفية العربية الدولية ومصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر (البنكان) بتأسيس صندوق استثمار سنابل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية صندوق ذو عائد تراكمي مع توزيع عائد دوري بغرض استثمار الاموال المستثمرة فيه بالطريقة الموضحة في السياسة الاستثمارية بالبند السابع من هذه النشرة ووفقاً لأحكام قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

- قام مجلس ادارة البنكان بتشكيل لجنة الاشراف على الصندوق طبقاً للشروط القانونية المحددة في هذا الشأن، وكذلك قواعد الخبرة والكفاءة الصادرة بالقرارات المكملة لها.

- قامت لجنة الاشراف بموجب القانون ولائحته التنفيذية بتعيين مدير الاستثمار، شركة خدمات الإدارة، أمين الحفظ، مراقبي الحسابات وتكون مسئولة عن التأكد من تنفيذ التزامات كل منهم.

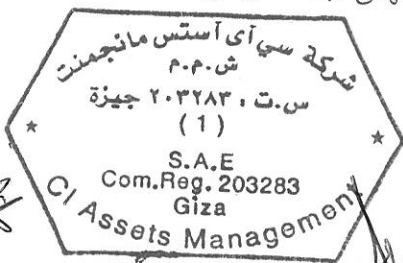
- هذه النشرة هي دعوة للاكتتاب العام في وثائق استثمار الصندوق وتتضمن هذه النشرة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدققة ومراجعة من قبل الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار ومراقبي الحسابات والمشتري العامة للهيئة القانونية وتحت مسئوليتهم ودون أدنى مسئولية تقع على الهيئة.



- تخضع هذه النشرة لكافة القواعد الحاكمة والمنظمة لنشاط صناديق الاستثمار في مصر وعلي الاخص الاحكام الصادرة بقانون خدمة العملاء. سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.

- ان الاكتتاب في او شراء وثائق استثمار الصندوق يعد قبولاً لجميع بنود هذه النشرة واقرار من المستثمر بقبوله الاستثمار في

وثائق هذا الصندوق في مقابل ما طر هذا الاستثمار التي تم الافصاح عنها في البند الثامن من هذه النشرة.



- تلتزم لجنة الإشراف بتحديث نشرة الاكتتاب كل عام، على انه في حالة تغيير أي من البنود المذكورة في النشرة، فيجب اتخاذ الإجراءات المقررة قانوناً طبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية علي الأخص موافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تتطلب ذلك طبقاً لاختصاصاتها الواردة بالبند العشرون بالنشرة على أن يتم اعتماد هذه التعديلات من الهيئة والإفصاح لحملة الوثائق عن تلك التعديلات.

- يحق لأي مستثمر طلب نسخة محدثة من هذه النشرة من العناوين الموضحة في نهاية هذه النشرة.

- في حالة نشوب أي خلاف فيما بين البنك ومدير الاستثمار أو أي من المكتتبين والمستثمرين أو المتعاملين مع الصندوق يتم حل هذا الخلاف بالطرق الودية، إذا لم تفلح الطرق الودية يكون عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي علي أن يكون القانون المطبق القانون المصري و تكون لغة التحكيم هي اللغة العربية.

### البند الثالث : تعريف وشكل الصندوق

#### اسم الصندوق:

صندوق استثمار سنابل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية بالتعاون مع مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر صندوق ذو عائد تراكمي مع توزيع عائد دوري.

#### الجهة المؤسسة:

بنك الشركة المصرفية العربية الدولية / مصرف ابوظبي الاسلامي - مصر.

#### الشكل القانوني للصندوق:

الصندوق هو أحد الأنشطة المرخص بها للبنكان بموجب موافقة البنك المركزي المصري بتاريخ (٢٠٠٦/١١/٨) وموافقة الهيئة بموجب الترخيص رقم ٣٧٧ بتاريخ (٢٠٠٦/١٢/٢٠).

#### نوع الصندوق:

صندوق استثمار سنابل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية / مفتوح / للاستثمار في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية بالجنيه المصري والعملات الأجنبية التي تنطبق عليها أحكام الشريعة الإسلامية و وفقاً لما تقرره لجنة الرقابة الشرعية.

#### مدة الصندوق:

خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق لمباشرة نشاطه (بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠).

#### مقر الصندوق:

بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الكائن في ٥٦ شارع جامعة الدول العربية - المهندسين - الجيزة

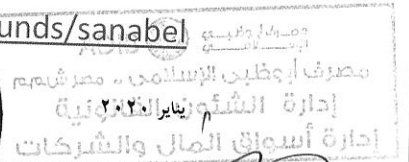
#### موقع الصندوق الإلكتروني:

<http://www.saib.com.eg/ar/investments/sanabil-islamic-fund/>

<https://www.adib.eg/arabic/portal-bank/funds/sanabel>



٤٦٦٦\*



**السنة المالية للصندوق:**

تبدأ في الأول من يناير من كل عام وحتى نهاية ديسمبر من ذات العام، على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تنقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة نشاطه وحتى نهاية السنة المالية التالية.

**عملة الصندوق:**

الجنيه المصري، يقبل الاكتتاب/ الشراء في وثائق الصندوق وتعتمد هذه العملة عند تقييم أصوله والتزاماته عند اعداد القوائم المالية والتصفيه كما يتم الوفاء بقيمة الوثائق المستردة بالجنيه المصري.

**البند الرابع : مصادر اموال الصندوق والوثائق المصدرة منه**

**حجم الصندوق:**

حجم الصندوق المستهدف ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ( مائه مليون جنيه مصري ) عند التأسيس قابلة للزيادة مع مراعاة أحكام المادة ١٤٧ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

- مقسمة علي ١,٠٠٠,٠٠٠ ( مليون ) وثيقة , القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠ (مائة) جنيه مصري.

- يصدر الصندوق مقابل اموال المستثمرين ووثائق استثمار اسمية قيمة الوثيقة ١٠٠ (مائة) جنيه مصري بعدد ١,٠٠٠,٠٠٠ (مليون) وثيقة

تمثل كل وثيقة حصة نسبية في صافي اصول الصندوق تتساوى مع مثيلاتها من الوثائق الاخرى وتخول الوثائق للمستثمرين حقوقا متساوية

قبل الصندوق ، ولا يجوز تداول الوثائق بالشراء او البيع بين حاملها والوثيقة غير قابلة للتجزئة ويتم الاكتتاب في وثائق الاستثمار او

استردادها او اعادة اصدارها وبيعها من خلال فروع بنك الشركة المصرفية العربية الدولية ومصرف أبو ظبي الإسلامي- مصر.

- لن يقوم الصندوق باصدار صكوك لوثائق الاستثمار ويتم امسك سجل حسابات حملة الوثائق التي يصدرها الصندوق ، وطباعة مركز

وكشف حساب للعميل بالوثائق المكتتب فيها دوريا كل ٣ شهور ويعتبر قيد اسم صاحب الوثيقة في سجلات شركة خدمات الادارة اصدارا

لها.

**احوال زيادة حجم الصندوق بعد غلق باب الاكتتاب:**

يجوز زيادة حجم الصندوق شريطة الحصول على موافقة البنك المركزي المصري على زيادة المبلغ المسموح به للاكتتاب في حساب الصندوق

وذلك مع مراعاة الحد الأقصى لحجم الصندوق المشار اليه في المادة (١٤٧) في اللائحة التنفيذية والمحدد بخمسة عشر (15) مثل ذلك المبلغ -

على ان يتم اخطار الهيئة والحصول على موافقتها طبقاً للإجراءات المحددة في هذا الشأن.

**الحد الادنى لملكية / مساهمة الجهة المؤسسة في الصندوق:**

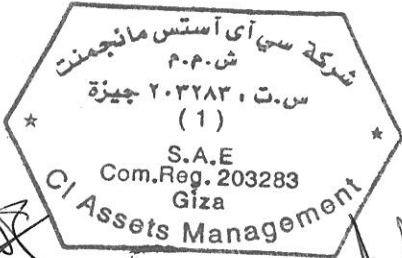
اعمالا لاحكام المادة (١٤٢) من اللائحة التنفيذية خصص البنكان مناصفة مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ (خمسة مليون) جنيه مصري للاكتتاب في

الصندوق مقابل ٥٠ الف وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠ (مائة) جنيه مصري قابلة للزيادة (ويشار إلي هذا المبلغ فيما بعد بأسم "المبلغ المجنب"

ولا يجوز للجهة المؤسسة استرداد هذا المبلغ قبل انتهاء مدة الصندوق).



٤٦٦٦



- إذا زاد القدر المكتتب فيه من البنكان في الصندوق عن ٢% من حجمه ، يحق لأى من البنكان فى أى وقت من الاوقات استرداد قيمة الوثائق المشتره التى تزيد على الحد الادنى المطلوب طبقا للمادة ١٤٢ من اللائحة التنفيذية وهو خمسة مليون جنيه مصرى او ٢ % من حجم الصندوق ايهما أكثر بمراعاة توقيت الاسترداد المنصوص عليه فى النشرة .

**الاكتتاب فى الوثائق التى يصدرها الصندوق:**

يحق للاكتتاب فى وثائق الاستثمار بعدد خمسة وثائق ومضاعفتها للمصريين والاجانب سواء كانوا اشخاص طبيعية او معنوية طبقا للشروط الواردة فى هذه النشرة ويجب على المكتتب ان يقوم بالوفاء بقيمة الوثيقة نقدا فور التقدم للاكتتاب الذى يتم على نموذج معد لذلك لدى بنك الشركة المصرفية العربية الدولية بجميع فروع ومصرف أبو ظبي الإسلامى - مصر بجميع فروع.

**الحد الادنى للاكتتاب فى وثائق الاستثمار :**

- يكون الحد الادنى للاكتتاب بعدد خمسة وثائق وبدون حد أقصى.

**حقوق حملة الوثائق**

تمثل كل وثيقة حصة نسبية شائعة فى صافي أصول الصندوق ويشارك حملة الوثائق فى الأرباح والخسائر الناتجة عن إستثمارات الصندوق كل حسب ما يملكه من وثائق وكذا فيما يتعلق بصافي أصول الصندوق عند التصفية.

▪ يبلغ أجمال حجم الصندوق فى ٣١ يناير ٢٠٢٠ ( ٢٢,١٢٣,٥٩١ جم ) وتبلغ سعر وثيقة الصندوق (١٢٣,٩٩ جم).

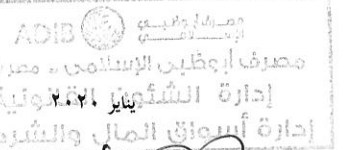
**البند الخامس : هدف الصندوق**

يهدف الصندوق الى استثمار أمواله فى تكوين محفظة متنوعة من الاوراق المالية بالجنيه المصري والعملات الأجنبية التى تنطبق عليها أحكام الشريعة الإسلامية و التى يتم مراقبتها من لجنة الرقابة الشرعية كجهة للفتوى و بالتزام مدير الاستثمار بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على كافة استثمارات الصندوق والمقيدة بالبورصة المصرية، وتدار هذه الاستثمارات بمعرفة خبرة مدربة فى الاستثمار فى أسواق رأس المال المحلية والعالمية تعمل على تنوع استثمارات الصندوق وتوزيعها بالقطاعات الاقتصادية المختلفة والاعتماد على كافة الآليات المتاحة بسوق المال حاليا ومستقبلا والتي تم الموافقة عليها من لجنة الرقابة الشرعية وذلك فى إطار توجيه رؤوس الأموال المستثمرة .



**البند السادس : السياسة الاستثمارية للصندوق**

يتبع الصندوق سياسة استثمارية تستهدف المحافظة على أصول الصندوق وتعظيم العائد على الأموال المستثمرة مع مراعاة تخفيض مخاطر الاستثمار من خلال توزيع الاستثمارات على الأوراق المالية الموزعة على القطاعات المختلفة وأدوات الدخل والتي يتم إقرارها من لجنة الرقابة الشرعية للصندوق . حيث يقوم مدير الاستثمار بإعداد دراسات عن أوضاع الاقتصاد الكلي وما يتعلق بها من سياسات نقدية ومالية وتطور أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك لتحديد نوعية وتوقيت الاستثمارات وتوزيعها على الأدوات المناسبة . الأداء المتوقع لها كما يتبع الصندوق سياسة استثمارية تستهدف تحقيق الهدف



المشار اليه بالبند الخامس من هذه النشرة و في سبيل تحقيق ذلك سوف يلتزم مدير الاستثمار بتوجيه اموال الصندوق للاستثمار في الأدوات الاستثمارية و القطاعات التي تقبلها لجنة الرقابة الشرعية وفقا للضوابط الشرعية التالية:

- 1- ايداع السيولة في أحد الفروع الاسلامية للبنوك
- 2- عدم الاستثمار في اوراق مالية للشركات التي أصل نشاطها غير جائز شرعا
- 3- عدم الاستثمار في الأوراق المالية والأدوات الاستثمارية غير جائزة شرعا

### اولا: ضوابط السياسة الاستثمارية الخاصة بالصندوق:

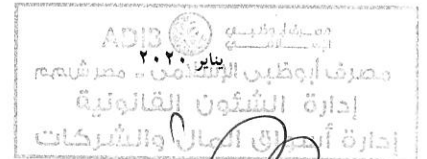
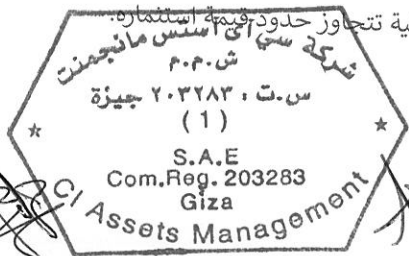
1. يتبع الصندوق سياسة استثمارية تهدف الى تقليل المخاطر عن طريق توزيع المحفظة على الاسهم والاستثمارات المتوافقة مع قرارات لجنة الرقابة الشرعية لكل اداة من الادوات الاستثمارية واستخدام اساليب التحليل الفنية المناسبة لاتخاذ القرار.
2. يجوز للصندوق شراء الأوراق المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصات المصرية والأوراق المالية للشركات الأجنبية المدرجة في البورصات الخاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية بالخارج شبيهة باختصاصات الهيئة العامة للرقابة المالية والتي ينطبق عليها أحكام الشريعة الإسلامية .
3. يجوز للصندوق الاستثمار في شهادات ادخار (متى سمح البنك المركزي المصري بذلك) وشهادات استثمار وصكوك تمويل.
4. شراء الصكوك الصادرة عن الجهات الحكومية او شركات مساهمة مصرية مقيدة بالبورصة المصرية ، أو أجنبية مقيدة بالبورصات الخاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية بالخارج شبيهة باختصاصات الهيئة العامة للرقابة المالية .
5. يلتزم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بكافة الاوراق المالية التي يستثمر الصندوق امواله فيها لدى بنك الشركة المصرفية العربية الدولية او احد مراسلية بالخارج وذلك بالنسبة للاوراق المالية الاجنبية وان يقدم للهيئة العامة للرقابة المالية البيانات المطلوبة عن هذه الاوراق معتمدة من البنك ووفقا للنماذج التي تضعها او تقرها الهيئة .
6. يكون الاستثمار في أى أوراق مالية لشركات اجنبية مقيدة بالخارج أو في الأدوات الاستثمارية المصدرة بأى من العملات الأجنبية شريطة موافقة البنك المركزي المصري على ذلك.

### ثانيا: ضوابط عامة وفقا للمادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية:

1. أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الإستثمارية للصندوق الواردة في نشرة الإكتتاب.
2. ان تلتزم ادارة الصندوق بالنسب والحدود الاستثمارية القصوي والدنيا لنسب الاستثمار المسموح به لكل نوع من الاصول المستثمر فيها و الواردة في نشرة الاككتاب.
3. أن تأخذ قرارات الإستثمار في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
4. لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.
5. لا يجوز استخدام اصول الصندوق في العمليات المباشرة.



٤٦٦٦



6. عدم جواز التعامل بنظام التداول في ذات الجلسة أو تنفيذ عمليات اقتراض أوراق مالية بغرض بيعها أو الشراء بالهامش أو الاستحواد من خلال المجموعات المرتبطة وفقاً لأحكام الباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية.

7. يجوز لمدير الاستثمار البدء في استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في الايداعات البنكية لدى احد البنوك الخاضعة لاشرف البنك المركزي لصالح المكتتبين بحسب القدر المكتتب فيه من كل منهم.

لأغراض السيولة سيتم الاحتفاظ بنسبة من صافي أصول الصندوق في صورة سائلة لمواجهة طلبات الاسترداد، ويجوز للصندوق استثمار هذه النسبة في مجالات استثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل إلى نقدية عند الطلب بالنسبة التي يراها مدير الاستثمار.

### ثالثاً: الحدود الاستثمارية المتبعة من قبل مدير الاستثمار:

- أوراق مالية من أسهم وحقوق الاكتتاب وشهادات الايداع بانواعها بنسبة من ٤٠ % من صافي اصول الصندوق إلى ٩٥% من صافي اصول الصندوق
- استثمارات بأوعية ادخارية و الصكوك بانواعها و حسابات استثمار جارية ذات عائد دوري منخفضة المخاطر بالبنوك الاسلامية بحد اقصى ٥٠ % من صافي اصول الصندوق وبدون حد ادنى.
- حد أدنى ادوات مالية قصيرة الاجل يسهل تحويلها الى نقدية ٥٠% من صافي اصول الصندوق و بحد اقصى ٥٠% من صافي اصول الصندوق.
- وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى والتي تنطبق عليها أحكام الشريعة الإسلامية و توافق عليها لجنة الرقابة الشرعية للصندوق بشرط الا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء تلك الوثائق على ٢٠ % من صافي اصول الصندوق وبما لا يجاوز ٥% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه والتي تنطبق عليها احكام الشريعة الاسلامية.

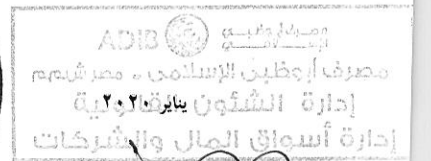


### رابعاً: ضوابط استثمارية وفقاً لأحكام المادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية:

1. لا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية في شركة واحدة على ١٥% من صافي أصول الصندوق وبما لا يتجاوز ٢٠% من اوراق تلك الشركة.
2. الا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق استثمار في صندوق اخر على ٢٠ % من صافي أصول الصندوق الذي قام بالاستثمار وبما لا يجاوز ٥% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
3. لا يجوز ان تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الاوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن ٢٠% من صافي أصول الصندوق.

وفي حالة تجاوز اى من حدود الاستثمار المنصوص عليها يتعين على مدير الاستثمار اخطار الهيئة بذلك فوراً واتخاذ الاجراءات

اللازمة لمعالجة الوضع خلال مدة محددة.



البند السابع : المخاطر

تعرف المخاطر المرتبطة بالاستثمار بأنها الأسباب التي قد تؤدي إلى احتمال تحقيق خسائر أو اختلاف العائد المحقق من الاستثمار عن العائد المتوقع قبل الدخول في الاستثمار مما قد يعرض رأس المال المستثمر إلى بعض المخاطر التي قد تؤدي إلى احتمال تغير قيم الاستثمارات المالية من وقت لآخر تبعاً لتذبذب أسعار الأسهم ارتفاعاً وهبوطاً في البورصة.

وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها الصندوق لخفض أثر تلك المخاطر.

المخاطر الشرعية:

يقصد بها تحول أحد استثمارات الصندوق إلى نشاط مخالف للمبادئ الشرعية الإسلامية وهذه المخاطر قد تظهر في سوق الأسهم نتيجة تحول في نشاط الشركة إلا أنها تكاد تكون منعدمة في سوق النقد وأدوات الداخل الثابت وجدير بالذكر أن للصندوق لجنة

رقابة شرعية دائمة تقوم بالرقابة السابقة لبدء نشاط الصندوق والرقابة الشرعية المصاحبة لنشاط الصندوق والرقابة الشرعية

ولديجوز أن تتحمل الوثيقة أي

اللاحقة لنشاط الصندوق وبذلك تنخفض المخاطر الشرعية التي يمكن أن يتعرض لها الصندوق.

مخاطر منتظمة: مدير الاستثمار من الأوراق المالية نتيجة عدم التزامه بصوابط لجنة الرقابة الشرعية.

المخاطر المتعلقة بالسوق ككل والتي تنتج عن طبيعة الاستثمار في الأسواق المالية وتغير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية نتيجة

بعض

لعدة عوامل من بينها الأداء المالي للشركات ومعدلات نموها بالإضافة للظروف الاقتصادية والسياسية، وسيتم تخفيف أثرها عن

طريق المتابعة اليومية لأداء الأسهم ومتابعة مختلف الدراسات والتحليلات الفنية والتوقعات المستقبلية للسوق.

مخاطر غير منتظمة:

هي المخاطر التي تنتج عن حدث غير متوقع في إحدى القطاعات وقد يؤثر سلباً على شركات ذلك القطاع، ويمكن تجنب هذه

المخاطر بتنوع الأوراق المالية المستثمر فيها وعدم التركيز في قطاع واحد واختيار شركات غير مرتبطة.

مخاطر السيولة والتقييم:

المخاطر التي تنتج عن عدم تمكن الصندوق من تسهيل أي من استثماراته في الوقت الذي يحتاج فيه إلى النقدية نتيجة لعدم وجود

طلب على الأصل المراد تسويله أو حدوث ظروف تؤثر على بعض استثمارات الصندوق بما يؤدي إلى انخفاض أو انعدام التداول

عليها لفترة من الزمن. وللتعامل مع هذا النوع من المخاطر يقوم مدير الاستثمار عادة بالاستثمار في أسهم الشركات النشطة ذات

السيولة العالية، بالإضافة إلى الاحتفاظ بمبالغ نقدية في صورة سائلة والاستثمار في أدوات مالية قابلة للتحويل إلى نقدية.

مخاطر التضخم:



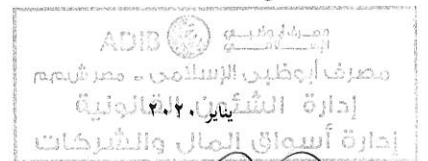
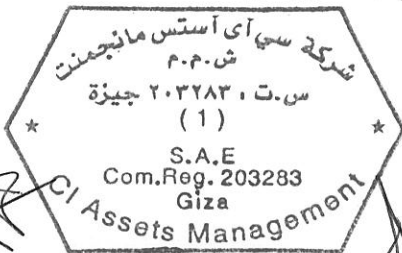
وهي المخاطر الناشئة عن انخفاض القوة الشرائية للأصول المستثمرة نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم.

هذه المخاطر عن طريق تدوير استثمارات الصندوق بين الأسهم التي تختلف درجة تأثرها بالتضخم.

مخاطر المعلومات:

مخاطر عدم معرفة المعلومات الكاملة عن الشركات، إما لعدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب

عوامل غير معروفة، مما قد يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية عند نسبة المخاطر. وحيث أن مدير الاستثمار يتمتع بخبرة واسعة ودراية



Handwritten signature

عن السوق وأدوات الإستثمار المتاحة فهو يقوم بتقييم وتوقع أداء الشركات بالإضافة إلى الإطلاع على البحوث عن الحالة الاقتصادية وحالة الشركات بحيث يعمل على تفادي القرارات الخاطئة وتجنب مخاطر المعلومات.

#### مخاطر تغير اللوائح والقوانين:

مخاطر ناتجة عن تغير اللوائح والقوانين بما يؤثر بالسلب على الاستثمارات ، وسيتم مواجهتها من خلال متابعة الأحداث السياسية والتشريعات المنتظر صدورها والتي تؤثر على أداء الصندوق والعمل على تجنب آثارها السلبية والاستفادة من آثارها الإيجابية لصالح الأداء الإستثماري.

#### مخاطر تقلبات سعر الصرف:

وهي المخاطر التي قد تؤدي إلى حدوث تقلبات اقتصادية تؤثر على الأداء المالي للشركات مما يعكس على الأوراق المالية المتداولة بالسوق و يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض عائد الصندوق.

#### مخاطر التغيرات السياسية:

تتبعكس الحالة السياسية للدول المستثمر فيها على أداء أسواق المال بهذه الدول، والتي قد تؤدي إلى تأثير الأرباح والعوائد الاستثمارية، و في الغالب تكون أسواق الأسهم أكثر تأثراً بالتغيرات السياسية من أسواق الأدوات ذات العائد الثابت، وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق سوف يستثمر في السوق المصري مما يستتبعه التأثير المباشر بالأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في مصر .

#### مخاطر ظروف القاهرة عامة:

وهي مثل حدوث اضطرابات سياسية أو غيرها بالبلاد و بدرجة تؤدي إلى إيقاف التداول على سوق الأوراق المالية مما يؤدي إلى وقف عمليات الاسترداد كليا أو نسبيا و هو نوع من المخاطر التي لا تزول إلا بعد زوال أسبابها.

#### مخاطر عدم التنوع والتركيز:

هي المخاطر التي تنتج عن التركيز في عدد محدود من الاستثمارات مما يؤدي إلى عدم تحقيق استقرار في العائد وجدير بالذكر أن مدير الاستثمار يلتزم بتوزيع الاستثمارات طبقاً للنسب الاستثمارية الواردة بالمادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية و في جميع الأحوال فان استثمارات الصندوق تنوع بين القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية.

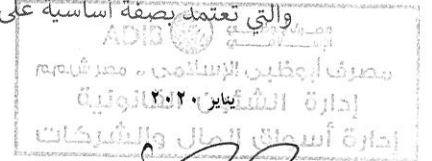
#### مخاطر العمليات:

تنجم مخاطر العمليات عن الأخطاء أثناء تنفيذ أو تسوية أوامر البيع والشراء بالإضافة إلى التعارضات بين العمليات و ذلك نتيجة عدم كفاءة شبكات الربط أو عدم نزاهة أحد أطراف العملية أو عدم بذل عناية الرجل الحريص مما قد يؤدي إلى تأخر سداد التزامات الصندوق أو استلام مستحقاته لدى الغير وتأتي خبرة مدير الاستثمار و طبيعة تعاملات الصندوق مع بنوك تابعة لرقابة البنك المركزي المصري كعوامل أساسية تهدف إلى الحد من مخاطر العمليات.

#### مخاطر تغير سعر الفائدة:

وهي المخاطر التي تنتج عن انخفاض القيمة السوقية للأدوات ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بعد تاريخ الشراء، والاستثمار في أدوات ذات آجال مختلفة على أن يفض تأثير تغير سعر الفائدة ، بالإضافة إلى إتباع مدير الاستثمار للإدارة النشطة

والتي تعتمد بصفة أساسية على معرفة التعرف على المخاطر المستقبلية لتحرك أسعار الفائدة والعمل على الاستفادة منها.



Handwritten signature in Arabic script.

Handwritten signature in Arabic script.

Handwritten signature in Arabic script.

**مخاطر الائتمان (عدم السداد):**

وهي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة مصدر الورقة المالية على سداد القيمة الإستردادية عند الاستحقاق أو سداد قيمة التوزيعات النقدية في تواريخ استحقاقها ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الاختيار الجيد للشركات المصدرة لأدوات العائد الثابت وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة وتحديد نسبة قصوى للاستثمار في شركة واحدة بالإضافة إلى ذلك فإن الصندوق لن يستثمر إلا بعد التأكد من الملاءة المالية للشركات وحصولها على تصنيف ائتماني بالحد الأدنى المقبول.

**البند الثامن : الإفصاح الدوري عن المعلومات**

طبقاً لأحكام المادة (١٧٠) من اللائحة التنفيذية، تلتزم الأطراف ذات العلاقة بالصندوق بالإفصاح الفوري عن كافة الأمور المتعلقة بالصندوق واستثماراته وغيرها من الموضوعات التي تهم حملة الوثائق طبقاً لضوابط ووسائل النشر المعتمدة من الهيئة كل فيما يخصه، وعلى الأخص ما يلي:

**أولاً: تلتزم شركات خدمات الإدارة بأن تعد وترسل لحملة الوثائق كل ثلاثة أشهر تقريراً يتضمن البيانات الآتية:**

1. صافي قيمة أصول شركة الصندوق.
2. عدد الوثائق وصافي قيمتها والقيمة السوقية الاسترشادية (إن وجدت).
3. بيان بأي توزيعات أرباح تمت في تاريخ لاحق على التقرير السابق تقديمه لحملة الوثائق.

**ثانياً: يلتزم مدير الإستثمار بالإفصاحات التالية :**

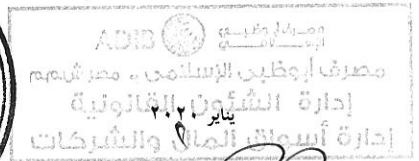
- الإفصاح الفوري عن ملخص الأحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه والتي من شأنها التأثير على النشاط أو على المركز المالي الخاص بالصندوق لكل من الهيئة وحملة الوثائق في إحدى الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية، كما يلتزم بأن يتيح بمركزه الرئيسي وفروعه وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق كافة المعلومات عن هذه الأحداث لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها.

**- الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية الربع سنوية عن:**

- استثمارات الصندوق في الصناديق النقدية المدارة بمعرفة مدير الإستثمار وعملها في الأوراق المالية أخرى مصدرة عن مجموعة مرتبطة بمدير الإستثمار.
- حجم استثمارات الصندوق الموجهة نحو الأوعية الادخارية المصرفية بالبنك المؤسس أو أي من البنوك الأخرى ذوي العلاقة.
- كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة.



• الأتعاب التي يتم سدادها من الأطراف المرتبطة.



Handwritten signature: Adel Kader

Handwritten signature: Marda

Handwritten signature

- الإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير في التقييم الائتماني للسندات وصكوك التمويل المستثمر فيها وفقا لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٤.
- يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح عن تعامله والعاملين لديه علي وثائق الصندوق ويتجنب أي تعارض للمصالح عند تعاملهم علي هذه الوثائق وذلك بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٤ وللوائح الداخلية الخاصة بشركة مدير الاستثمار.

**ثالثاً: يجب على لجنة الاشراف على الصندوق أن تقدم إلى الهيئة ما يلي:**

- 1- تقارير ربع سنوية عن أداء الصندوق ونتائج أعماله على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي للصندوق بصورة كاملة وصحيحة بناءً على القوائم المالية التي يعدةها مدير الاستثمار، والإفصاح عن الإجراءات التي يتخذها مدير الاستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق.
- 2- القوائم المالية (التي أعدها مدير الاستثمار) مرفقاً بها تقرير لجنة الإشراف علي الصندوق ومراقبا حساباته قبل شهر من التاريخ المحدد للعرض على مجلس إدارة الجهة المنشئة للصندوق، وللهيئة فحص الوثائق والتقارير المشار إليها، وتبلغ الهيئة لجنة الإشراف علي الصندوق بملاحظات إعادة النظر فيها بما يتفق ونتائج الفحص، على ان تعرض القوائم المالية السنوية على السلطة المختصة خلال فترة لا تتجاوز ٩٠ يوم من نهاية السنة المالية وبشأن القوائم المالية ربع السنوية تلتزم لجنة الاشراف بموافاة الهيئة بتقرير الفحص المحدود لمراقب الحسابات والقوائم المالية ربع السنوية خلال ٤٥ يوم على الاكثر من نهاية الفترة.

**رابعاً: إفصاحات لجنة الرقابة الشرعية:**

- الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية المتعلقة بمدى توافق استثمارات الصندوق مع الشريعة الإسلامية والمعالجة المطلوبة في الحالات التي تتطلب ذلك لكل من: مجلس إدارة الصندوق، الهيئة، حملة الوثائق.
- إعداد تقرير ربع سنوي عن مدى توافق استثمارات الصندوق مع الشريعة الإسلامية على أن يُرسل لحملة الوثائق ملخص بهذا التقرير.

**خامساً: الإفصاح عن أسعار الوثائق:**

- الإعلان يوميا داخل الجهات متلقيه طلبات الشراء والاسترداد على أساس إقفال اخر يوم تقييم، بالإضافة إلى إمكانية الاستعلام (الخط الساخن ١٩٩٥١ - ١٦٦٦٨ - أو الموقع الالكتروني لهذه الجهات أو للجهة المؤسسة.



<http://www.saib.com.eg/ar/investments/sanabil-islamic-fund/>

<https://www.adib.eg/arabic/personal-banking/funds/sanabel>

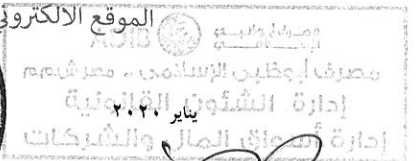
- النشر في يوم الأحد بأحد الصحف اليومية ويتحمل الصندوق مصاريف النشر.

**سادساً: نشر القوائم المالية السنوية والدورية:**

- يلتزم البنك بنشر كامل القوائم المالية السنوية والدورية والايضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها على



الموقع الالكتروني للصندوق: [www.saib.com.eg](http://www.saib.com.eg) لنشر القوائم المالية التالية.



- يلتزم البنك بنشر ملخص للقوائم المالية السنوية والايضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها بأحد الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية

**سابعاً: المراقب الداخلي:**

موافاة الهيئة ببيان أسبوعي على أن يشمل تقرير بما يلي:

- 1- مدى التزام مدير الاستثمار بالقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما ونظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص كافة ما ورد بالفرع التاسع من الفصل الثاني من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٢/٩٥.
- 2- اقرار بمدى التزام مدير الاستثمار بالسياسة الاستثمارية لكل صندوق يتولى ادارته، مع بيان مخالفة القيود الاستثمارية - بما فيها ضوابط لجنة الرقابة الشرعية- لأي من تلك الصناديق إذا لم يقوم مدير الاستثمار بإزالة اسباب المخالفة خلال اسبوع من تاريخ حدوثها.
- 3- مدى وجود أي شكاوى معلقة لم يتم حلها خلال اسبوع من تاريخ تقديمها للشركة، وفي حالة وجودها يتم بيانها والاجراء المتخذ بشأنها.

**البند التاسع : نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة**

يتم الاكتتاب في و شراء وناثق الصندوق للمصريين والأجانب سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين طبقاً للشروط الواردة في هذه النشرة، ويجب على المكتتب أن يقوم بالوفاء بقيمة الوثائق المكتتب فيها بالصندوق بالكامل فور التقدم للاكتتاب او الشراء هذا الصندوق للمستثمرين الراغبين في الاستفادة من مزايا الاستثمار في صناديق الاسهم المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية وعلى استعداد لتحمل المخاطر المرتبطة به . وتجدر الإشارة إلي أن المستثمر يجب أن يضع في اعتباره أن طبيعة الاستثمار في المجالات المشار إليها قد يعرض رأس المال المستثمر في الصندوق إلي الانخفاض نتيجة تحقق بعض المخاطر (والسابق الإشارة لها في البند الثامن الخاص بالمخاطر)، ومن ثم بناء قراره الاستثماري بناء علي ذلك.

**يناسب هذا النوع من الاستثمار:**

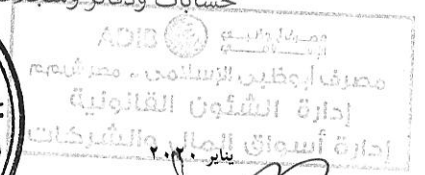
1. المستثمر الراغب في الاستثمار في سوق الأسهم بما يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية.
2. المستثمر الراغب في تقبل درجة المخاطر المرتبطة بمحفظة الصندوق مقابل تحقيق عائد تفوق مع تلك المخاطر.



**البند العاشر: أصول الصندوق وامساك السجلات**

**الفصل بين الصندوق والجهة المؤسسة:**

طبقاً للمادة (١٧٦) تكون اموال الصندوق واستثماراته وانشطته مستقلة ومفزة عن اموال الجهة المؤسسة، وتفرد لها حسابات ودفاتر وسجلات مستقلة



*Handwritten signature*

*Handwritten signature*

*Handwritten signature*

**اصول الصندوق:**

لا يوجد أي أصول استثمارية لدي الصندوق قبل البدء الفعلي في النشاط ماعدا المبلغ المجنب وهو القدر المكتتب فيه من قبل الجهة المؤسسة للصندوق.

**حقوق صاحب الوثيقة وورثته ودائنيه على اصول الصندوق:**

طبقاً للمادة (١٥٢) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال لا يجوز لحملة الوثائق أو ورثتهم أو دائنيهم طلب تخصيص أو تجنيد أو فرز أو السيطرة على أي من أصول الصندوق بأي صورة، أو الحصول على حق اختصاص عليها.

**امساك السجلات الخاصة بالصناديق واصوله:**

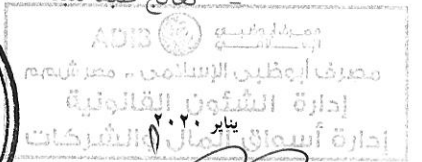
- تمسك سجلات وحسابات الصندوق لأصوله وأمواله لدى بنك الشركة المصرفية العربية الدولية لتكون مفرزة تماما عن أصول وحسابات بنك الشركة المصرفية العربية الدولية و مصرف ابوظبي الاسلامي - مصر ويحتفظ بها مدير الاستثمار وذلك للفصل بينها وأصول الجهة المؤسسة له
- يتولى البنكان عمليات الشراء والاسترداد ، إمساك سجلات الكترونية يثبت فيها ملكية وثائق الصناديق ويلتزم البنكان والذان يتوليان عمليات الشراء والاسترداد بالاحتفاظ بنسخ احتياطية من سجلات الملكية وفقاً لقواعد وإجراءات تأمين السجلات الالكترونية التي تعتمدها الهيئة.
- ويقوم البنكان بموافاة شركة خدمات الإدارة في نهاية كل يوم عمل من خلال الربط الالي بالبيانات الخاصة بالمكتتبين و المشترين و مستردي وثائق الصناديق المفتوحة المنصوص عليها بالمادة (١٥٦) من هذه اللائحة. ويقوم البنكان بموافاة مدير الاستثمار في نهاية كل يوم عمل بمجموع طلبات الشراء والاسترداد .
- وتلتزم شركة خدمات الادارة بإعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه وللهيئة الاطلاع وطلب البيانات والمستندات التي تتعلق بالنشاط والتحقق من ممارسته طبقاً لاحكام القانون واللائحة والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.

**الرجوع إلى اصول صناديق استثماريه اخري تابعة للجهة المؤسسة او يديرها مدير الاستثمار:**

- لا يجوز الرجوع للوفاء بالتزامات الصندوق على اصول صناديق استثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة أو يديرها مدير الاستثمار .
- وفي حالة قيام الصندوق بالاستثمار في صناديق أخرى يكون من حقه (مثل المستثمرين الآخرين) الرجوع على أصول هذا الصندوق المستثمر فيه للوفاء بالتزاماته تجاه الصندوق ويكون هذا ممكناً في حالة حدوث ما يستوجب ذلك مع مراعاة الأحكام والقوانين المنظمة لذلك.

**حقوق حامل الوثيقة عند التصفية :**

تعالج طبقاً للبند الخامس من النسخة المتعلقة بالتصفية في هذه النسخة العامة لقرضاتنا العامة

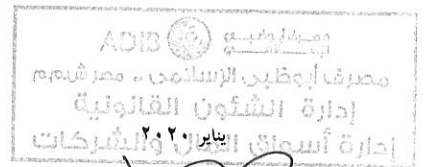
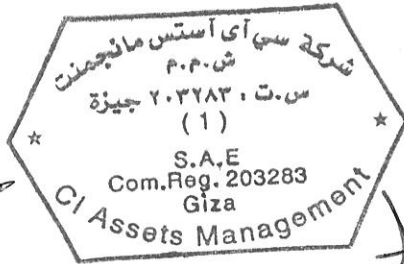


٤٦١٦٠  
Abdelkader

Handwritten signature

البند الحادي عشر : الجهتان المؤسستان للصندوق ولجنة الاشراف على الصندوق

البيان	البند
مصرف ابوظبي الاسلامي - مصر	اسم الجهة المؤسسة:
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ومسجل بالبنك المركزي تحت رقم ٦٩	الشكل القانوني:
شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ومسجل بالبنك المركزي تحت رقم ٩٥	التأشير بالسجل التجاري:
٢٠٥٣٦٤	٩٧٣٢٨
مصرف ابو ظبي الاسلامي شركة مساهمه عامه %٤٩,٦٢ - بنك الاستثمار القومي - %١٠ شركة الامارات الدولي له للاستثمار ذ م م %٩,٩٩ آخرون - %٣٠,٣٩	هيكل المساهمين:
مصرف ابو ظبي الاسلامي شركة مساهمه عامه %٤٩,٦٢ - بنك الاستثمار القومي - %١٠ شركة الامارات الدولي له للاستثمار ذ م م %٩,٩٩ آخرون - %٣٠,٣٩	- المصرف العربي الدولي - مصر للتأمين - شركة مصر لتأمينات الحياة - المقاولون العرب للاستثمارات - اكتتاب عام
أ / خليفة مطر خليفة المهيري - رئيس مجلس الإدارة ممثلا عن مصرف ابوظبي الإسلامي.	أ / طارق محمد بدوي الخولي - رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
أ / محمد محمود محمد على - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب ممثلا عن مصرف ابوظبي الاسلامي	أ / محمود ابراهيم أبو العيون - عضو مجلس الإدارة
أ / بسام الحاج - عضو مجلس إدارة ممثلا عن مصرف ابوظبي الاسلامي	أ / عاطف على ابراهيم السيد - عضو مجلس الإدارة
أ / فريد فاروق عبد الكريم البلبيسى - عضو مجلس إدارة ممثلا عن شركة الامارات الدولية للاستثمار	أ / حسن مختار حجازي كمال - عضو مجلس الإدارة
أ / جوزيف كمال إسكندر - عضو مجلس إدارة ممثلا عن شركة الامارات الدولية للاستثمار	اللواء / أبو بكر محمود الجندى - عضو مجلس الإدارة
أ / محمد حسن يوسف يوسف - عضو مجلس إدارة ممثلا عن بنك الاستثمار القومي	أ / د / أحمد عبد السلام عبد العزيز - عضو مجلس الإدارة
أ / محمد إسماعيل عبدالغنى الدهان - عضو مجلس إدارة	أ / محمد محسن صلاح الدين - عضو مجلس الإدارة
أ / هيدى احمد كمال - عضو مجلس إدارة ممثلا عن المساهمين الافراد	أ / سيد فاروق عبد الحميد البارودي - عضو مجلس الإدارة
	أ / مؤمن محمد مختار محمود - عضو مجلس الإدارة
	أ / خالد عبد الرحمن محمد خالد - عضو مجلس الإدارة
	أ / جى عبد الحميد أحمد السيد - عضو مجلس الإدارة
	اعضاء مجلس الادارة:



اختصاصات مجلس ادارة الجهة المؤسسة في ضوء المادة (١٧٦) من اللائحة التنفيذية للقانون:

يختص مجلس ادارة البنكين باختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية المشار اليها بالمادة (١٦٢) من اللائحة التنفيذية، ومن اهمها :

- التصديق على القوائم المالية وتقرير مراقبا حسابات الصندوق وقواعد توزيع أرباح الصندوق.
- تشكيل لجنة الاشراف على الصندوق.
- التصديق على موافقة جماعة حملة الوثائق على تصفية او مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدته، ولا يجوز له اتخاذ قرار بعزل مدير الاستثمار او تعديل السياسة الاستثمارية للصندوق.

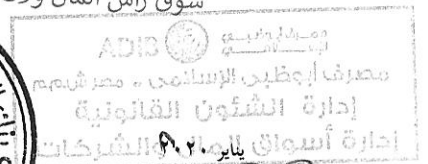
لجنة الاشراف على الصندوق:

طبقا لاحكام المادة (١٧٦) من اللائحة التنفيذية، قام مجلس ادارة الجهة المؤسسة بتعيين لجنة اشراف للصندوق تتوافر في اعضائها الشروط القانونية اللازمة طبقا للمادة (١٦٣) من اللائحة التنفيذية على النحو التالي:

تنفيذي	1- عمرو ماهر قنديل
تنفيذي	2- صابر إبراهيم محمد علي
عضو مستقل	3- محمد أنور الاهواني
عضو مستقل	4- فردوس كامل حسن
عضو مستقل	5- مجدي محمد محمود دكروري

وتقوم تلك اللجنة بالمهام التالية:

1. تعيين مدير الإستثمار والتأكد من تنفيذه لالتزاماته ومسئولياته وعزله علي ان يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقاً لنشرة الاكتتاب وأحكام اللائحة التنفيذية.
2. تعيين شركة خدمات الإدارة والتأكد من تنفيذها لالتزاماتها ومسئولياتها.
3. تعيين أمين الحفظ.
4. الموافقة على نشرة الاكتتاب في وثائق الصندوق وأي تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة.
5. الموافقة على عقد ترويج الاكتتاب في وثائق الصندوق.
6. التحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوى العلاقة والصندوق.
7. تعيين مراقبي حسابات الصندوق من بين المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة.
- 8- متابعة أعمال المراقب الداخلي لمدير الاستثمار والاجتماع به أربعة مرات على الأقل سنويا للتأكد من التزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.



Handwritten signature

9- الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (٦) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة باستثمارات الصندوق وعوائدها وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق.

10- التأكد من التزام مدير الاستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.

11- الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدها مدير الاستثمار تمهيداً لعرضها على الجمعية العامة مرفقاً بها تقرير مراقبي الحسابات.

12- اتخاذ قرارات الاقتراض وفقاً للمادة (١٦٠) وتقديم طلبات إيقاف الاسترداد وفقاً للمادة (١٥٩) من اللائحة التنفيذية .

13- وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوي العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.

14- تعيين مستشار ضريبي للصندوق.

وبشكل عام يجب على لجنة الاشراف متابعة أعمال مدير الاستثمار مراعاة ألا يتحمل حملة الوثائق أي أعباء مالية نتيجة تجاوزات متعمدة - وخاصة للضوابط الاستثمارية بما فيها ضوابط لجنة الرقابة الشرعية - أو عن إهمال من مدير الاستثمار: مثل: تقاضي أتعاب نتيجة تضمين تلك الاستثمارات المخالفة ضمن أصول الصندوق، بيع في وقت غير مناسب لإزالة هذه المخالفة قد ينتج عنه خسائر، تقاضي عمولات من شركات السمسرة... الخ)، ويتعين الإفصاح عن ذلك ضمن تقارير لجنة الاشراف المعدة عن نشاط الصندوق على أن يتضمن الإفصاح المعالجة المحاسبية التي تم إتباعها لهذه التسوية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، كما يجب أن يتضمن تقرير مراقبي حسابات الصندوق الإشارة إلى أية تحفظات تخص المعالجة المحاسبية المتبعة لهذه التسوية - إذا لزم الأمر.

- وفي جميع الاحوال يكون على لجنة الاشراف بذل عناية الرجل الحريص في القيام بكل ما من شأنه تحقيق مصلحة الصندوق وحملة الوثائق.

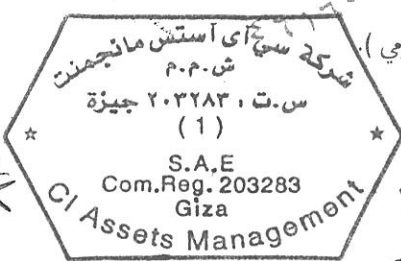
#### تفويض الجهة المؤسسة للتعامل مع الهيئة العامة للرقابة المالية :

قد فوض البنكان السيد الاستاذ / عمرو ماهر قنديل بصفته مدير عام قطاع الخزنة وأسواق المال ببنك الشركة المصرفية العربية الدولية والأستاذ / نيرمين عادل مسئول سوق المال بمصرف أبوظبي الإسلامي في التعامل مع الهيئة وتمثيل الصندوق امام كافة الجهات في كل الانشطة المتعلقة بالصندوق.

#### الصناديق الاخرى المنشأة من قبل بنك الشركة المصرفية العربية الدولية :

1. صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الاول.
2. صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الثاني.
3. صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الثالث ( الرابع ).

4. صندوق بنك الشركة المصرفية العربية الدولية النقدي ذو العائد التراكمي ( يومي )



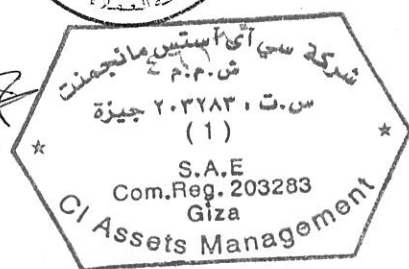
ADIB مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر  
إدارة الشؤون المالية  
إدارة أسواق المال والشركات

الصناديق الاخرى المنشأة من قبل مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر :

1. صندوق استثمار مصرف أبو ظبي الإسلامي مصر النقدي ذو العائد اليومي التراكمي.

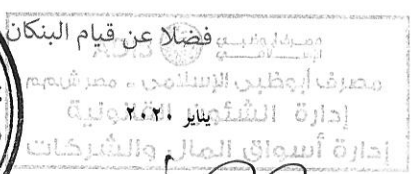
التزامات الجهة المؤسسة:

1. يلتزم بنك الشركة المصرفية العربية الدولية بأن يحتفظ بحسابات مستقلة للصندوق وأن يمكسك الدفاتر و السجلات الازمة لحسن ممارسة نشاط الصندوق وأن يدير سجل حملة الوثائق .
2. يلتزم بنك الشركة المصرفية العربية الدولية بأن يحفظ لديه الأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق بعض أو كل من أمواله .
3. يلتزم البنكان بتسويق الوثائق التي يصدرها الصندوق لعملائه من المؤسسات و الشركات و الأفراد .
4. يلتزم البنكان بالاعلان عن الصندوق في مكان ظاهر في كل فروعهما داخل جمهورية مصر العربية على أن يوضح في هذه الاعلانات المزايا النسبية التي تحفز العملاء على شراء وثائق الصندوق .
5. يلتزم البنكان بنشر أخر سعر استرداد للوثائق مرة كل أسبوع في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار بالإضافة الى الاعلان عنها يوميا في جميع فروع البنكان و ذلك بعد المطابقة مع مدير الاستثمار .
6. يلتزم البنكان بأن يعاملا الصندوق معاملة العميل الأولى بالرعاية عند إقراضه الأموال وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية التي يحتاج اليها في ضوء المسموح به قانونيا .
7. يلتزم البنكان بنشر ملخص واف للتقارير المشار اليها في القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية في جريدة واسعة الانتشار بشرط أن تصدر باللغة العربية .
8. يلتزم البنكان بموافاة الهيئة العامة للرقابة المالية ببيانات أسبوعية كافية عن الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها طبقا للقواعد الواردة في اللائحة التنفيذية.
9. يلتزم البنكان بموافاة الهيئة العامة لسوق المال بالمستندات والبيانات والإيضاحات التي تطلبها عن نشاط الصندوق وحركة الأموال المستثمرة فيه و بصفة خاصة يلتزم بموافاتها بتقارير نصف سنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله بشرط أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح للصندوق وبشرط اعتماد هذه التقارير من مراقبي الحسابات .
11. يلتزم البنكان بأن تكون أموال الصندوق و استثماراته و أنشطته مفرزة عن أموال البنكان . وعلى البنكين أن يفردا للصندوق حسابات مستقلة عن الأنشطة الأخرى أو ودائع العملاء وعليها إمساك الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة نشاط الصندوق واعداد القوائم المالية للصندوق .
12. يلتزم بنك الشركة المصرفية العربية الدولية بإخطار مدير الاستثمار بإجمالي قيمة البيع والاسترداد وكذلك عدد الوثائق القائمة في خلال كل يوم عمل مصري وحملة الوثائق التي يتجاوز ما يملكه كل منهم من وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق نسبة ٥ % من إجمالي الوثائق القائمة .



٢١

Handwritten signature



Handwritten signature

البند الثاني عشر: تسويق وثائق الصندوق

يعتمد الصندوق في تسويق وثائق الاستثمار على الجهات التالية:

بنك الشركة المصرفية العربية الدولية و مصرف ابوظبي الاسلامي - مصر وكافة فروعها في جمهورية مصر العربية مع الالتزام بكافة ضوابط التسويق الواردة باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والضوابط التي تصدر عن الهيئة في هذا الشأن، ويجوز للجهتان المؤسستان عقد اتفاقات أخرى مع أي من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري أو أي طرف ثالث خاضع لإشراف أي جهة من الجهات الحكومية على أن يكون الهدف من هذه الاتفاقات تسويق وثائق الصندوق لدي عملاء تلك البنوك أو عملاء الطرف الثالث والاستثمار في وثائقه على الايتحمل حملة الوثائق اي أعباء مالية نتيجة ذلك.

البند الثالث عشر: الجهة المسؤولة عن تلقي طلبات الاكتتاب والشراء والاسترداد

تلتزم الجهتان المؤسستان بنك الشركة المصرفية العربية الدولية و مصرف ابوظبي الاسلامي - مصر وهما احد البنوك المرخص لهما بتلقي طلبات الاكتتاب والشراء والاسترداد، من خلال فروعها ومكاتبها ومراسليها داخل مصر وخارجها.

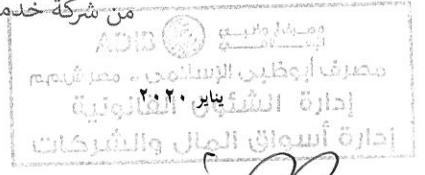
التزامات البنك متلقي طلبات الشراء والاسترداد:

- توفير الربط الالي بينه وبين مدير الاستثمار وشركة خدمات الادارة وموافاتهم ببيان عن كافة طلبات الشراء والاسترداد بصفة يومية
- الالتزام بالاعلان عن الصندوق في مكان ظاهر في كل فروع البنك داخل جمهورية مصر العربية.
- الالتزام بتلقي طلبات الشراء والاسترداد علي ان يتم تنفيذ تلك الطلبات على اساس الشروط المشار اليها بالبند الحادي والعشرون من هذه النشرة والخاص بالشراء والاسترداد.
- الالتزام بموافاة شركة خدمات الادارة و مدير الاستثمار ببيان عن كافة طلبات الشراء و الاسترداد في مصر في.
- الالتزام بالاعلان عن صافي قيمة الوثيقة يوميا بكافة الفروع على اساس اقفال اليوم السابق طبقاً للقيمة المحسوبة



٢٢

*Handwritten signature*



*Handwritten signature*

**البند الرابع عشر: مراقبا حسابات الصندوق**

طبقاً لأحكام المادة (١٦٨) من اللائحة التنفيذية ، يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقبان للحسابات من بين المراجعين المقيدين في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة العامة للرقابة المالية على أن يكونا مستقلين عن بعضهما وعن كل من مدير الاستثمار وأي من الأطراف ذوي العلاقة بالصندوق، وبناءاً عليه فقد تم تعيين كل من:

1. الأستاذ/ رزق شندي عبد المسيح - مكتب وديد رزق الله وشركاه

والمقيد بسجل الهيئة رقم : ١٧٢

العنوان : 2ش انور المفتي، مدينة نصر، القاهرة، محافظة القاهرة

التليفون : 02 24048442

الصناديق الاخرى التي يتولى مراجعتها: صندوق استثمار بنك الشركة المصرفية العربية الدولية النقدي ذو العائد اليومي التراكبي (يومي)

2. أشرف لطفى محمد حجازى - مكتب : أشرف لطفى حجازى

والمقيد بسجل الهيئة رقم : ١٥٤

العنوان : حي الجمرك - الأسكندرية

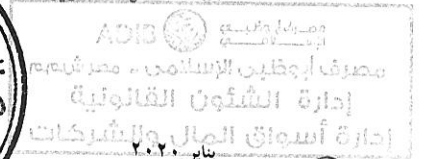
التليفون : 03-4857282

الصناديق الاخرى التي يتولى مراجعتها: صندوق البنك الأهلي الثامن - الواعد

ويقر كل منهما وكذا لجنة الاشراف على الصندوق المسئولة عن تعيينهما باستيفائهما لكافة الشروط ومعايير الاستقلالية المشار اليها بالمادة (١٦٨) من اللائحة.

**التزامات مراقبي الحسابات:**

- يلتزم مراقبا حسابات الصندوق بمراجعة القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية ويتم اصدارها خلال الربع الاول من السنة المالية التالية مرفقا بها تقريراً مشتركاً عن نتيجة مراجعتها موضحاً به اوجه الخلاف بينهما ان وجد .
- يلتزم مراقبا حسابات الصندوق بإجراء فحص دوري محدود كل ثلاثة أشهر للقوائم المالية للصندوق و التقارير ربع السنوية عن نشاط الصندوق ونتائج اعماله عن هذه الفترة ويتعين أن يتضمن التقرير بيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات هامة أو مؤثرة علي القوائم المالية المذكورة ينبغي إجرائها، وكذا بيان مدى اتفاق أسس تقييم أصول والتزامات الصندوق وتحديد قيمة وثائق الاستثمار خلال الفترة موضع الفحص تماشياً مع الارشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الصدد.
- يلتزم مراقبا حسابات باجراء فحص شامل على القوائم المالية السنوية ونصف السنوية واعداد تقرير بنتيجة المراجعة مبيناً عما اذا كان المركز المالي للصندوق يعبر في كل جوانبه عن المركز المالي الصحيح للصندوق وعن نتيجة نشاطه في نهاية الفترة المعد عنها التقرير.



4. يكون لكل من مراقبي الحسابات الحق في الإطلاع علي دفاتر الصندوق وطلب البيانات و الإيضاحات و تحقيق الموجودات ويلتزم كل منهما بمعايير المراجعة المصرية و باعداد تقرير بنتائج المراجعة . و يجب ان يعد مراقبا الحسابات تقريرا مشتركا و في حالة الاختلاف فيما بينهما يتم توضيح اوجه الخلاف ووجهه نظر كل منهما.

**البند الخامس عشر: مدير الاستثمار**

**الاسم:**

شركة "سي آي أستس مانجمنت".

**الشكل القانوني :**

ش.م.م خاضعة لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية .

**الترخيص من الهيئة:**

رقم (٢٤١) بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٤ من الهيئة العامة للرقابة المالية.

**التأشير بالسجل التجاري:**

رقم (203283).

**عنوان الشركة**

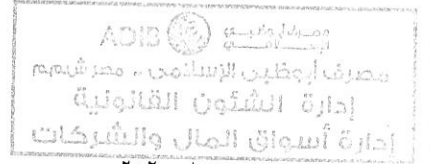
هو مبنى جاليريا ٤٠ - إمتداد محور ٢٦ يوليو - الشيخ زايد - ٦ أكتوبر.

**أعضاء مجلس الإدارة:**

رئيس مجلس الإدارة	الأستاذ عبد الحميد عامر
نائب رئيس الادارة	الأستاذ عادل ابراهيم صقر
عضو مجلس الإدارة المنتدب	الأستاذ عمرو أبو العينين
عضو مجلس الإدارة	الأستاذ جلال عيسوى

**هيكل المساهمين:**

شركة سي آي كابيتال	٩٥,٧٠%
فاير وال هوبس إنفسمت ليميتد	٣,٤٠%
آخرون	٠,٩٠%



يناير ٢٠٢٠

المدير التنفيذي:

الأستاذ / أيمن عامر رئيس قطاع الإستثمار - الأسهم.

مدير محفظة الصندوق:

الأستاذ / عبد القادر أشرف - مدير استثمار أسهم.

تاريخ العقد المحرر مع مدير الاستثمار:

تاريخ العقد ٢٠٢٠/٢/٥ وتطبق بنوده إعتباراً من تاريخ الترخيص للصندوق من الهيئة.

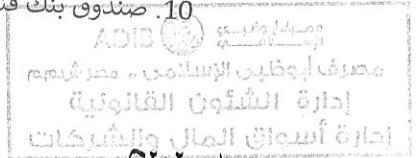
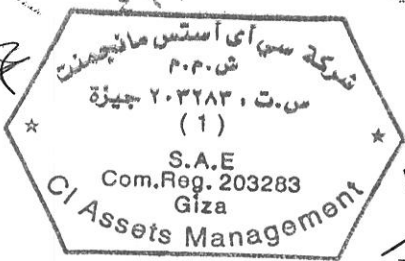
آليات اتخاذ قرار الاستثمار:

تتبع الشركة إستراتيجية منظمة وممنهجة في ادارة الاصول تركز على تولى مدير الاستثمار المسؤولية الكلية لكافة جوانب المحفظة المالية للصندوق أخذاً في الإعتبار الأهداف الإستثمارية للصندوق والسياسة الإستثمارية المعتمدة في نشرة الأكتتاب حيث يقوم منهج الإستثمار الخاص بالشركة علي إستخدام مزيج من التحليل الجزئي التصاعدي والتحليل الكلي التنازلي للوصول للشكل النهائي لمكونات محفظة الصندوق وبما يتوافق مع القرارات الإستثمارية المتخذة من خلال لجنة الأستثمار بالشركة.

ملخص الأعمال السابقة لمدير الاستثمار

تقوم شركة سي آى أستس مانجمنت بإدارة عدد من الصناديق الأخرى بيانها كالأتي:

1. صندوق إستثمار البنك التجاري الدولي للإستثمار في أدوات الدين ذو العائد ربع السنوي (ثبات).
2. صندوق استثمار البنك التجاري الدولي النقدي ذو العائد التراكمي (أصول).
3. صندوق استثمار البنك التجاري الدولي الثاني ذو العائد التراكمي (استثمار).
4. صندوق استثمار البنك التجاري الدولي الرابع ذو العائد التراكمي (حماية).
5. صندوق إستثمار البنك التجاري الدولي المتوازن ذو العائد التراكمي (تكامل).
6. صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري والبنك التجاري الدولي ذو العائد التراكمي (أمان).
7. صندوق إستثمار بنك القاهرة لأدوات الدين (الثابت).
8. صندوق إستثمار بنك المصرف المتحد النقدي ذو العائد التراكمي متوافق مع الشريعة الإسلامية (رحاء).
9. صندوق بنك الأستثمار العربي الثاني (هلال).
10. صندوق بنك قناة السويس للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي "السويس اليومي"



٢٠٢٠

المراقب الداخلي لمدير الإستثمار والتزاماته طبقاً للمادة (١٨٣ مكرر ٢٤) ووسائل الاتصال به:

الأستاذ / جمال الدهشان.

العنوان:

مبنى جاليريا ٤٠ - إمتداد محور ٢٦ يوليو - الشيخ زايد - ٦ أكتوبر.

التليفون:

+2 21295030.

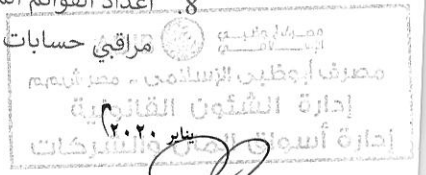
يلتزم مسئول الرقابة الداخلية لصندوق الإستثمار بما يلي:

1. الإحتفاظ بملف لجميع شكاوى العملاء وبما تم اتخاذه من إجراءات لمواجهه هذه الشكاوى مع إخطار الهيئة بالشكاوى التي لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها.
2. إخطار الهيئة بكل مخالفة للقانون وأي مخالفة لنظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص مخالفة القيود المتعلقة بالسياسة الاستثمارية للصندوق بما فيها من ضوابط لجنة الرقابة الشرعية وذلك إذا لم يقم مدير الإستثمار بإزالة أسباب المخالفة خلال أسبوع من تاريخ حدوثها.

التزامات مدير الإستثمار:

على مدير الإستثمار الالتزام بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما وعلى الأخص ما يلي:

1. التحري عن الموقف المالي للشركات المصدرة للأوراق التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.
2. مراعاة الالتزام بضوابط الإفصاح عن أية أحداث جوهرية بشأن الأوراق المالية وغيرها من أوجه الإستثمار التي يستثمر فيها الصندوق جزءاً من أمواله.
3. الالتزام بكافة ضوابط لجنة الرقابة الشرعية المفصّل عنها في نشرة الاكتاب فيما يخص كل من استثمارات الصندوق ووسائل التمويل.
4. موافاة أعضاء لجنة الرقابة الشرعية ببيان دوري عن استثمارات الصندوق وفقاً لما تحدده لجنة الرقابة الشرعية، وكذا في حالة الدخول في استثمار جديد، أو في حالة حدوث تغيير جوهري في أنشطة أو مجالات الشركات المستثمر فيها.
5. التزام مدير الإستثمار بمراعاة مصالح جماعة حملة الوثائق عند التخارج من أي من الإستثمارات نتيجة تحول نشاط احد الجهات المستثمر فيها إلى نشاط غير متفق وأحكام الشريعة الإسلامية - وفق لبلضوابط لجنة الرقابة الشرعية.
6. الإحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى ادارة إستثماراته.
7. امسك الدفاتر والسجلات اللازمة لمباشرة نشاطه.
8. اعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتقديمها للجنة الإشراف على أن يتم مراجعتها بمعرفة مراقبي حسابات الصندوق المصرية الصافية العامة للمعد لذلك بالهيئة.



Handwritten signature and date '٢٦'.

Handwritten signature.

9. اخطار كل من الهيئة ولجنة الإشراف باي تجاوز لحدود او ضوابط السياسة الإستثمارية المنصوص عليها في اللائحة فور حدوثها وازالة اسبابها خلال مدة لا تتجاوز أسبوع من تاريخ حدوثها ويجوز لمدير الإستثمار ان يطلب من الهيئة مد هذه المهلة في حالة وجود مبرر تقبله الهيئة.
10. موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاط ونتائج اعماله ومركزه المالي.
11. وفي جميع الأحوال يلتزم مدير الإستثمار ببذل عناية الرجل الحريص في إدارته لإستثمارات الصندوق وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق وحملة الوثائق في كل تصرف أو إجراء.
12. أن يعمل مدير الاستثمار على تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق الواردة بتلك النشرة.
13. أن تكون قرارات الاستثمار متفقة مع ممارسات الاستثمار الحكيمة مع الأخذ في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
14. تمكين مراقبي حسابات الصندوق من الاطلاع على الدفاتر والمستندات الخاصة بأموال الصندوق المستثمرة، كما يلتزم بموافاتهم بالبيانات والإيضاحات التي يطلبونها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ طلبهما لها.
15. توزيع وتنوع الاستثمارات داخل الصندوق وذلك لتخفيض المخاطر وبما يكفل تحقيق الجدوى او الاهداف الاستثمارية لأموال الصندوق.
16. مراعاة مبادئ الامانة والشفافية في تعاملاته باسم الصندوق ولحسابه.
17. موافاة الهيئة ببيانات كافية عن استثمارات الصندوق طبقا لما تطلبه الهيئة
18. الافصاح الفوري عن الاحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه لكل من الهيئة وحملة الوثائق.
19. توفير المعلومات الكافية التي تمكن المستثمرين الجدد وحملة الوثائق من اتخاذ قراراتهم الاستثماري.
20. التزود بما يلزم من موارد واجراءات لتأمين ممارسة أفضل لنشاطه.
21. التحري عن الموقف المالي للشركات المصدرة للأوراق المالية التي يستثمر الصندوق امواله فيها مع الالتزام بالحد الأدنى للتصنيف الائتماني المقبول من الهيئة وهو BBB- لأدوات الدين المستهدفة بالاستثمار.
22. تأمين منهج ملائم لا يصلح المعلومات ذات الفائدة لحملة الوثائق.
23. يلتزم بتوفير المبالغ المطلوبة لسداد طلبات الاسترداد في حسابات الصندوق
24. الالتزام بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقا لا حكام القانون.
25. الافصاح بالإيضاحات المتممة بالقوائم المالية الربع سنوية عن الاتعاب التي يتم سدادها عن أي من الاطراف المرتبطة.



**يحظر على مدير الاستثمار القيام بالأعمال الآتية وفقا والمادة (١٨٣ مكررا " ٢٠ ":**

- 1- يحظر على مدير الاستثمار اتخاذ أي إجراء او ابرام اي تصرف ينطوي على تعارض بين مصلحة الصندوق ومصالحته او مصلحة اي صندوق اخر



٢٧



٢٠٢٠

- 2- البدء في استثمار اموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في وثائقه، ويكون له ايداع اموال الإكتتاب في أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وتحصيل عوائدها.
- 3- شراء أوراق ماليه غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر أو في الخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية مماثلة للهيئة وذلك إلا الحالات والحدود التي تضعها الهيئة.
- 4- استثمار أموال الصندوق في شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو حكم بشهر إفلاسها.
- 5- استثمار أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة .
- 6- استثمار أموال الصندوق في شراء وثائق استثمار لصندوق آخر يديره، إلا في حالة الصناديق القابضة أو صناديق أسواق النقد.
- 7- تنفيذ العمليات من خلال اشخاص مرتبطة دون افصاح مسبق للجنة الإشراف، وموافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تستوجب ذلك.
- 8- التعامل على وثائق استثمار الصندوق الذي يديره إلا في الحدود ووفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة.
- 9- القيام بأية اعمال او تصرفات لا تهدف الا الى زيادة العمولات او المصروفات او الاعباب او الى تحقيق كسب او ميزه له او لمديره او العاملين به .
- 10- طلب الاقتراض في غير الأغراض المنصوص عليها في نشرة الاكتتاب بالبند (٢٣).
- 11- نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو غير مدققة أو حجب معلومات أو بيانات جوهرية.

وفي جميع الأحوال يحظر على مدير الاستثمار القيام بأي من الأعمال أو الأنشطة التي يحظر على الصندوق الذي يديره القيام بها أو التي يترتب عليها الإخلال باستقرار السوق أو الإضرار بحقوق حملة الوثائق.

التزامات خاصة تجاه الصندوق الذي يعمل وفقاً للشريعة الإسلامية:

1. الالتزام بكافة ضوابط لجنة الرقابة الشرعية المفصح عنها في نشرة الاكتتاب فيما يخص كل من استثمارات الصندوق ووسائل التمويل .
2. موافاة أعضاء لجنة الرقابة الشرعية ببيان دوري عن استثمارات الصندوق وفقاً لما تحدده لجنة الرقابة الشرعية، وكذا في حالة الدخول في استثمار جديد، أو في حالة حدوث تغيير جوهري في أنشطة أو مجالات الشركات المستثمر فيها
3. التزام مدير الاستثمار بمراعاة مصالح جماعة حملة الوثائق عند التخارج من أي من الاستثمارات نتيجة تحول نشاط احد الجهات المستثمر فيها إلى نشاط غير متفق وأحكام الشريعة الإسلامية - وفقاً لضوابط لجنة الرقابة الشرعية.

شركة سي آي أسيتس مانجمنت  
ش.م.م  
س.ت. ٢٠٣٢٨٣٠ جيزة  
(1)  
S.A.E  
Com.Reg. 203283  
Giza  
CI Assets Management

مصرف أبوظبي الإسلامي  
ADIB  
مصرف أبوظبي الإسلامي  
إدارة الشؤون القانونية  
إدارة أسواق المال والشركات  
يناير ٢٠٢٠

بنك الشركة المصرفية العربية العامة  
saib  
قطاع أسواق المال  
(١)

البند السادس عشر: شركة خدمات الادارة

اسم الشركة:

الشركة الدولية لخدمات الادارة في مجال صناديق الاستثمار.

الشكل القانوني:

شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

رقم الترخيص وتاريخه:

٤٩١ (٢٠٠٨/١٢/٢١)

اعضاء مجلس الادارة:

الأستاذ/ كريم أنيس جرس سعيد  
الأستاذ/ مايكل لطفي أنيس حكيم  
الأستاذ / مدحت فتحي شاکر ارمانیوس  
الأستاذة/ وائل عادل فوزی یوسف  
الأستاذة / الشیاء السيد ناهد محمد ماهر أبو الغیط

رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي  
عضو منتدب  
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي  
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل  
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل

هيكل المساهمين:

١ شركة بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب ١٢,٥٠ %  
٢ شركة بلتون القابضة للاستثمارات ٧,٥٠ %  
٣ الأستاذ/ كريم أنيس جرس سعيد ٨٠ %

استقلالية الشركة عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة:

يقر كل من الجهة المؤسسة للصندوق وكذلك مدير الاستثمار بان شركة خدمات الإدارة مستقلة عن الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وكافة الاطراف المرتبطة بالصندوق وفقا للمعايير المنصوص عليها في قرار مجلس ادارة الهيئة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٩ بشأن ضوابط عمل شركات خدمات الادارة لصناديق الاستثمار.

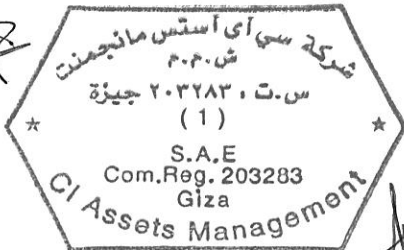


تاريخ التعاقد:

أغسطس ٢٠١٤

التزامات شركة خدمات الادارة وفقا للقانون:

١. تلتزم شركة خدمات الإدارة بكافة عمليات الإفصاح الواردة بالبند الثامن في هذه النشرة.
٢. إعداد بيان يومي بعدد الوثائق القائمة للصندوق ويتم الإفصاح عنه في نهاية كل يوم عمل وأخطار الهيئة به في المواعيد التي تحددها.
٣. حساب صافي قيمة الوثائق المطروقة للصندوق.



Adel Keda



ADIB مصرف أبوظبي الإسلامي  
مصرف أبوظبي الإسلامي  
إدارة الشؤون القانونية  
إدارة أسواق المال والشركات

Handwritten signature

4. الالتزام بقرار مجلس ادارة الهيئة رقم ١٣٠ لعام ٢٠١٤ بشأن ضوابط تقييم شركات خدمات الادارة لصافي اصول الصندوق.
5. قيد المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار
6. إعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق ، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه ،

**كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل:**

- أ- عدد الوثائق وبيانات ملاكها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري.
  - ب- تاريخ القيد في السجل الالي.
  - ج- عدد الوثائق التي تخص كل من حملة الوثائق بالصندوق.
  - د- بيان عمليات الشراء والاسترداد الخاصة بوثائق الاستثمار.
  - هـ- عمليات الإسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع مدير إستثمار الصندوق المفتوح.
- وفي جميع الاحوال تلتزم شركة خدمات الإدارة ببذل عناية الرجل الحريص في قيامها بأعمالها وخاصة عند تقييمها لأصول والالتزامات الصندوق وحساب صافي قيمة الوثائق وما ورد بنص المادة ١٦٧ من اللائحة التنفيذية مع مراعاة تطبيق احكام القانون ومصالح حملة الوثائق وبصفة خاصة مراعاة المواد ١٧٠ و ١٧٣ من اللائحة التنفيذية.

**كما تلتزم شركة خدمات الإدارة بتقديم مجموعة خدمات أخرى لتسيير الأعمال منها على سبيل المثال لا الحصر:**

1. موافاة الجهة المؤسسة للصندوق ومدير الاستثمار بسعر وثيقة الصندوق لنشرها في الموعد المتفق عليه في اخر يوم عمل من ايام الاسبوع .
2. التأكد من تحصيل توزيعات أرباح الأوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق.
3. الإشراف على توزيعات الصندوق على حملة الوثائق وإصدار تقارير دورية بذلك .
4. تنفيذ كافة الالتزامات الواردة والواجب القيام بها من قبل شركة خدمات الادارة طبقا لللائحة التنفيذية للقانون وكذلك تعليمات الهيئة .



**البند السابع عشر: الاكتتاب في الوثائق**

**نوع الأكتتاب:**

اكتتاب عام.

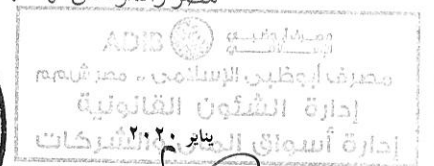
**البنك متلقى الاكتتاب:**

يتم الاكتتاب في وثائق الصندوق من خلال فروع بنك الشركة المصرفية العربية الدولية وفروع ومصرف أبو ظبي الإسلامي -

مصر والمرخص لهما بتلقي الاكتتابات



*Handwritten signature*



*Handwritten signature*

الحد الأدنى والاقصى للاكتتاب في الصندوق:

يكون الحد الأدنى للاكتتاب في وثائق الصندوق عدد خمسة وثائق وبدون حد أقصى .

احقية الاستثمار:

يحق للاكتتاب في وثائق الاستثمار للمصريين والأجانب سواء كانوا أشخاص طبيعية أو معنوية طبقا للشروط الواردة في هذه النشرة.

كيفية الوفاء بالقيمة البيعية:

يجب على المكتتب (المشتري) أن يقوم بالوفاء بقيمة الوثيقة نقدا فور التقدم للاكتتاب او الشراء الذي يتم على نموذج معد لذلك لدى بنك الشركة المصرفية العربية الدولية بجميع فروعها و مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر بجميع فروعها .

القيمة الاسمية للوثيقة:

١٠٠ (مائة) جنية مصرى.

اسلوب التخصيص:

في حالة زيادة طلبات الاكتتاب في وثائق الاستثمار عن عدد وثائق الاستثمار المطروحة للاكتتاب العام يتم توزيع هذه الوثائق على المكتتبين كل بنسبة ما اكتتب به (عدد الوثائق المطروحة على عدد الوثائق المكتتب فيها) ويتم التصرف في الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين مع مراعاة الحد الأدنى الوارد بنشرة الاكتتاب.

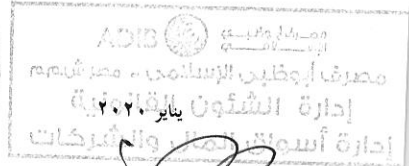
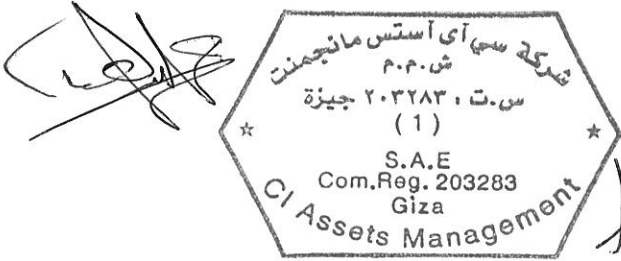
بيان إجراءات و متطلبات تعديل نشرة الاكتتاب و الالتزامات تجاه حملة الوثائق:

يجوز تعديل البيانات الرئيسية لنشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار بموافقة البنك مع مراعاة ضرورة الحصول على موافقة حملة الوثائق إذا كان التعديل متعلق بأية من الموضوعات المذكورة بالمادة (١٦٤) من اللائحة التنفيذية وفي جميع الأحوال لا تنفذ تلك التعديلات إلا بعد صدور موافقة من الإدارة المختصة بالهيئة وكذلك اعتماد محضر جماعة حملة الوثائق إذا تطلب التعديل المطلوب ذلك.



المدة المحددة لتلقى الاكتتاب:

يفتح باب الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق بعد انقضاء ١٥ (خمس عشرة) يوما من تاريخ النشر في صحيفتين يوميتين احدهما على الاقل باللغة العربية لنشرة الاكتتاب ولمدة تجاوز شهرين ويجوز غلق باب الاكتتاب بعد مضي ١٠ (عشرة) ايام من تاريخ فتح باب الاكتتاب وقبل مضي المدة المحددة اذا تمت تغطيه كامل قيمه الاكتتاب.



Handwritten signature and date '٣١'.

Handwritten signature.

Handwritten signature.

طبيعة الوثيقة من حيث الاصدار:

تخول الوثائق حقوقا متساوية لحاملها قبل الصندوق ويشارك حمله الوثائق في الارباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبه ما يمتلك من وثائق وكذلك الامر فيما يتعلق بصافي اصول الصندوق عند التصفية.

الاكتتاب في / شراء وثائق الصندوق:

يتم الاكتتاب في / شراء وثائق استثمار الصندوق بموجب مستخرج الكتروني لشهادة الاكتتاب/شراء مختومة بخاتم البنك وموقع عليها من المختص بالبنك الذي تلقى قيمة الاكتتاب/شراء متضمنة البيانات المشار اليها بالمادة (١٥٦) من اللائحة التنفيذية.

سند الاكتتاب / الشراء:

يتم الاكتتاب / الشراء في وثائق استثمار الصندوق بموجب شهادة اكتتاب موقع عليها من ممثل البنك متلقى الاكتتاب متضمنة البيانات التالية:

- اسم الصندوق مصدر الوثيقة.
- رقم وتاريخ الترخيص بمزاولة النشاط للصندوق.
- اسم المكتتب/ المشتري وعنوانه وجنسيته وتاريخ الاكتتاب.
- قيمة وعدد الوثائق المكتتب فيها/ المشتراة بالارقام و الحروف.
- حالات وشروط استرداد قيمة الوثيقة.
- اجمالي قيمة الوثائق المطلوب الاكتتاب فيها/ شرائها.
- اسم البنك الذي تلقى قيمة الاكتتاب/ الشراء.
- تحديد مدى الرغبة في الانضمام لجماعة حملة وثائق الصندوق سواء بالقبول او الرفض.

تغطية الاكتتاب:

- في حالة إنتهاء المدة المحددة للإكتتاب دون تغطية الوثائق المطروحة بالكامل جاز للجنة الاشراف على الصندوق خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهائها أن تقرر الاكتفاء بما تم تغطيته على الاقل عن ٥٠% من مجموع الوثائق المطروحة وبشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق والا اعتبر الإكتتاب مستخدماً. يلتزم البنك متلقى الإكتتاب بالرد الفوري لمبالغ الإكتتابات .

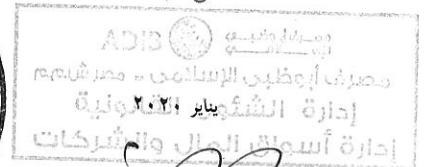
- وإذا زادت طلبات الإكتتاب عن عدد الوثائق المطروحة، جاز تعديل الإستثمار بما يستوعب طلبات الإكتتاب الزائدة بشرط اخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق وبمراعاة النسبة بين المبلغ المجنب



من البنك لحساب الصندوق المستثمر فيه، بحيث لا تزيد عن ٥٠ مثل ذلك المبلغ



٣٢  
Handwritten signature



Handwritten signature

-إذا ترتب على هذا التعديل تجاوز الحد الأقصى للأموال المراد إستثمارها في الصندوق والمنصوص عليه في المادة (١٤٧) من هذه اللائحة، يتم تخصيص الوثائق المطروحة على المكتبتين بنسبة ما اكتتب به كل منهم مع جبر الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتبتين.  
في جميع الاحوال يتم الإفصاح عن الوثائق المكتتب فيها وعدد المكتبتين لكل من الهيئة وحملة الوثائق عن طريق النشر بذات طريقة نشر نشرة الإكتتاب الموضحة بالبند الثاني من هذه النشرة.

### البند الثامن عشر: امين الحفظ

#### اسم أمين الحفظ:

بنك الشركة المصرفية العربية الدولية.

#### الشكل القانوني:

شركة مساهمة مصرية.

#### رقم الترخيص وتاريخه:

ترخيص رقم ٤٤٢ بتاريخ ١١ / ١٥ / ٢٠٠٢.

#### مدى استقلالية أمين الحفظ عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة:

وفقاً لأحكام المادة (١٦٥) من اللائحة التنفيذية يجوز للبنوك المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط أمناء الحفظ والتي تباشر نشاط صناديق الاستثمار بنفسها أن تقوم بدور أمين الحفظ لتلك الصناديق بشرط أن لا يكون مدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة تابعة للبنك أو خاضعة للسيطرة الفعلية له .  
وفقاً لما جاء في هذه النشرة الموضحة لهيكل ملكية مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة و أسماء اعضاء مجلس الادارة يؤكد استقلالهم عن أمين حفظ الصندوق.

#### تاريخ التعاقد:

يناير ٢٠٠٢.

#### التزامات أمين الحفظ وفقاً لللائحة التنفيذية:

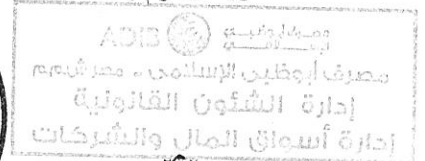
1. الالتزام بحفظ الاوراق المالية التي يستثمر الصندوق امواله فيها.
2. الالتزام بتحصيل عوائد الاوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق.
3. الالتزام بكافة القواعد التي تصدرها الهيئة في هذا الشأن.



Handwritten signature: Adel Khaled



Handwritten signature: Ahmed



Handwritten signature: Adnan

البند التاسع عشر: جماعة حملة الوثائق

أولاً: جماعة حملة الوثائق ونظام عملها:

تتكون من حملة وثائق صندوق الاستثمار جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ويتبع في تكوينها وإجراءات الدعوة لاجتماعها الأحكام والقواعد المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال واللائحة التنفيذية بالنسبة إلى جماعة حملة السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى، ويتم تشكيل الجماعة واختيار الممثل القانوني لها وعزله دون التقيد بضرورة توافر نسب الحضور الواردة بالفقرة الثالثة من المادة (٧٠)، والفقرتين الأولى والثالثة من المادة (٧١) من اللائحة التنفيذية، ويحدد مؤسس الصندوق ممثل لهما لحضور اجتماعات الجماعة والتصويت على قراراتها في حدود عدد الوثائق التي تملكها مقابل رأس مال الصندوق وفقاً لأحكام المادة (١٤٢) من اللائحة التنفيذية.

ثانياً: اختصاصات جماعة حملة الوثائق طبقاً لاحكام المادة ١٦٤ من اللائحة التنفيذية:

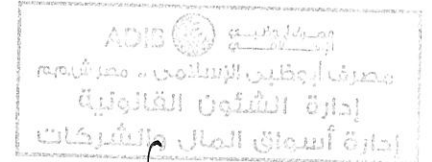
تختص الجماعة بالنظر في اقتراحات لجنة الاشراف في الموضوعات التالية:

1. تعديل السياسة الاستثمارية للصندوق.
2. تعديل حدود حق الصندوق في الاقتراض.
3. الموافقة على تغيير مدير الاستثمار.
4. إجراء أية زيادة في أنعاب الإدارة ومقابل الخدمات والعمولات، وأية زيادة في الأعباء المالية التي يتحملها حملة الوثائق.
5. الموافقة المسبقة على تعاملات الصندوق التي قد تنطوي على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة.
6. تعديل قواعد توزيع أرباح الصندوق.
7. تعديل أحكام استرداد وثائق الصندوق.
8. الموافقة على تصفية أو مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدته.
9. تعديل مواعيد استرداد الوثائق في حالة زيادة المدة التي يتم فيها الاسترداد والمنصوص عليها في نشرة الأكتتاب أو مذكرة المعلومات بحسب الأحوال.

وكذلك الموافقة على تعامل الأشخاص المنصوص عليهم بالمادة ١٧٣ من اللائحة التنفيذية على وثائق الصندوق المرتبطين به في ضوء الضوابط التي تضعها الهيئة .

وتصدر قرارات الجماعة بأغلبية الوثائق الحاضرة، وذلك فيما عدا القرارات المشار إليها بالبند (١، ٦، ٧، ٨، ٩) فتصدر بأغلبية ثلثي الوثائق الحاضرة.

وفي جميع الأحوال لا تكون قرارات جماعة حملة الوثائق نافذة إلا بعد التصديق عليها من الهيئة.



يناير ٢٠٢٠

البند العشرون : استرداد / شراء الوثائق

أولاً: استرداد الوثائق (أسبوعي):

- يجوز لأي حامل وثيقة في الصندوق ان يسترد بعض او جميع وثائقه بالتقدم بطلب الاسترداد بفروع البنكين طوال ايام العمل اثناء مواعيد العمل الرسمية و حتى الساعة الثانية عشر ظهرا من اخر يوم عمل من كل اسبوع (يوم الاسترداد الفعلي) ويتعين حضور حامل الوثيقة او الموكل عنه
- ويتم خصم قيمة الوثائق المطلوب استردادها من اصول الصندوق في أول يوم عمل من الأسبوع التالي لتقديم طلب الاسترداد.
- يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها في أول يوم عمل من الاسبوع التالي لتقديم طلب الاسترداد علي اساس نصيب الوثيقة في صافي اصول الصندوق في نهاية آخر يوم عمل من اسبوع تقديم طلب الاسترداد (يوم الاسترداد الفعلي).

مصاريف الاسترداد :

- لا يوجد مصاريف الاسترداد.

السداد النسبي و الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد:

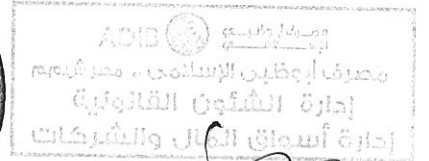
- يجوز للجنة اشراف الصندوق بناء على اقتراح مدير الاستثمار في الظروف الاستثنائية ان يقرر السداد النسبي أو وقف الاسترداد مؤقتا وفقا لأحكام المادة (159) من اللائحة التنفيذية.

وتعد الحالات التالية ظروفًا استثنائية:

1. تزامن طلبات الاسترداد من الصندوق وبلوغها حدًا كبيرًا يعجز معها مدير الاستثمار عن الاستجابة لها.
  2. عجز مدير الاستثمار عن تحويل الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق إلى مبالغ نقدية لأسباب خارجة عن إرادته.
  3. حالات القوة القاهرة.
- ولا يجوز لمدير الاستثمار قبول أو تنفيذ أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الاسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة.
- ويلتزم مدير الإستثمار بإخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الإسترداد عن طريق الاعلان بفروع البنكين ، وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة، ويتم إجراء مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الاسترداد والإعلام المستمر عن عملية التوقف عن طريق الاعلان بفروع البنكين.
- ويجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الاستثمار بانتهاء فترة إيقاف عمليات الاسترداد عن طريق الاعلان بفروع البنكين.

ثانياً: شراء الوثائق (يومي):

- ينشر الصندوق سعر الشراء للوثيقة يوم العمل الاول من كل اسبوع في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار بالإضافة الى الاعلان عن سعر الوثيقة الأسبوعي في جميع فروع بنك الشركة المصرفية العربية الدولية ومصرف أبو ظبي الإسلامي.



يناير ٢٠٢٠

- يتم تلقي طلبات الشراء بفروع البنوك طوال ايام العمل اثناء مواعيد العمل الرسمية و حتى الساعة الثانية عشر ظهرا مع ضرورة ايداع المبلغ المراد استثماره بالحساب البنكي الخاص لمقدم طلب الشراء في نفس يوم تقديم الطلب ويتعين حضور حامل الوثيقة او الموكل عنه
- ويتم إضافة قيمة الوثائق المطلوب شرائها إلى اصول الصندوق في يوم العمل التالي من تقديم الطلب على أساس نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق في نهاية يوم تقديم طلب الشراء (يوم الشراء الفعلي).
- وفي حالة تقديم الطلب بعد الساعة الثانية عشر ظهراً سيرحل الطلب ضمن الطلبات لمقدمة خلال يوم العمل التالي.

### مصاريف الاصدار:

- لا يوجد مصاريف الاككتاب.

## البند الحادي والعشرون : الأقتراض لمواجهة طلبات الاسترداد

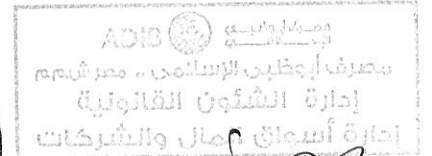
### التمويل لمواجهة طلبات الاسترداد

يحظر على الصندوق الاقتراض إلا لمواجهة طلبات الاسترداد وفقاً للضوابط التالية:

- ألا تزيد مدة القرض على اثني عشر شهر.
- ألا يتجاوز مبلغ القرض ١٠ % من قيمة وثائق الإستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض.
- ان يتم بذل عناية الرجل الحريص بالاقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق
- يقدم مدير الاستثمار دراسة فنية للجنة الاشراف على الصندوق عن مبررات الاقتراض مقارنة بتكلفة تسهيل أي من استثمارات الصندوق أو تكلفة أي فرص تمويلية بديلة.

### وكذا متى توافرت الشروط التالية:

- بعد استخدام كافة الأدوات المالية القابلة إلى تحويل إلى نقدية لمقابلة طلبات الاسترداد.
- انخفاض تكلفة التمويل المتوافق مع الشريعة الاسلامية عن تكلفة تسهيل استثمارات الصندوق القائمة ويتحدد ذلك بناءً على تقرير معد من مدير الاستثمار ويتم الموافقة عليه من مجلس ادارة شركة الصندوق.
- يتم الحصول على التمويل المتوافق مع الشريعة الاسلامية من أحد البنوك الحاصلة على رخصة بنوك اسلامية والخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري.



يناير ٢٠٢٠

البند الثاني والعشرون : التقييم الدوري

احتساب قيمة الوثيقة :

يجب مراعاة الضوابط الصادرة بموجب قرار مجلس ادارة الهيئة رقم ١٣٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن ضوابط تقييم شركات خدمات الادارة لصافي اصول الصندوق وتحدد قيمة الوثيقة على اساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة اصول الصندوق وذلك على النحو التالي :-

تحدد قيمة الوثيقة على اساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة اصول الصندوق وذلك على النحو التالي :-  
(إجمالي أصول الصندوق - إجمالي الإلتزامات) مقسوماً على (عدد وثائق الإستثمار القائمة)

أ- إجمالي أصول الصندوق تتمثل في :-

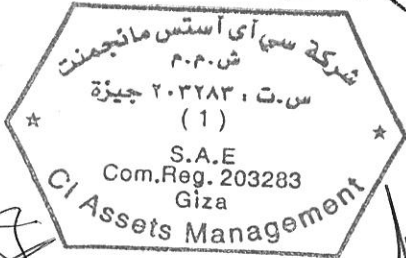
١. إجمالي النقدية بالصندوق والحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنوك.
٢. إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.

٣. يضاف إليها قيمة الإستثمارات المتداولة كالآتي:

- أ- الاوراق المالية المقيدة بالبورصة تقييم على اساس اسعار الاقفال السارية وقت التقييم على انه يجوز في حالة الاوراق المالية التي لا يوجد لها اسعار سوقية معلنة وقت تقييمها او مضى على اخر سعر معلن ثلاثة اشهر او تداولاتها محدودة وغير نشطة ان يتم التقييم بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية (وذلك بمراعاة الحالات الواردة بالمادة الثانية بالبند أ من قرار مجلس ادارة الهيئة رقم ١٣٠ لسنة ٢٠١٤ والتي تحدد الحالات التي يجب فيها على شركة خدمات الادارة الاستعانة بأحد المستشارين الماليين المستقلين المرخص لهم من قبل الهيئة ) .
- ب- وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار الاسلامية الاخرى تقييم على اساس اخر قيمة استردادية معلنة او تقييم الوثيقة .
- ج- اذون الخزانة تقييم طبقا لسعر الشراء مضافا اليه الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقا للعائد المحتسب على اساس سعر الشراء .

- د. الصكوك تقييم وفقا لتبويب هذا الاستثمار اما لغرض الاحتفاظ او المتاجرة بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية.
- هـ- شهادات الادخار البنكية وشهادات الاستثمار تقييم طبقا لسعر الشراء مضافا اليه العائد المستحق عن الفترة من تاريخ الشراء او اخر تاريخ صرف العائد ايها اقرب وحتى يوم التقييم.
- و- يضاف إليها قيمة باقي عناصر أصول الصندوق .

4. اجمالي عمليات البيع التي لم يتم تسويتها بعد مخصصاً منها لحوالات التحويل وكافة العمولات و الرسوم المرتبطة.
- يجب ان يؤخذ في الاعتبار انه لأغراض التقييم تستخدم أسعار الصرف والسارية عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري للأوراق المالية الأجنبية والأوراق المالية المصرية الصادرة بعملة أجنبية.



مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر ش.م.م  
إدارة الشؤون القانونية  
إدارة أسواق المال وشركات  
يناير ٢٠٢٠

**ب- إجمالي الإلتزامات تتمثل فيما يلي:**

١. إجمالي الإلتزامات التي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد وأي الإلتزامات متداولة أخرى.
٢. حسابات البنوك الدائنة مثل التسهيلات الإئتمانية في حالة تحققها.
٣. المخصصات الواجب تكوينها لمواجهة الإلتزام حال ويمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها وناتج عن أحداث ماضية والمخصصات التي يتم تكوينها لمواجهة الحالات الخاصة والناجمة عن توقف مصدر السندات او الصكوك المستثمر فيها عن السداد وكذلك المخصصات المكونة بغرض التحوط من اخطار السوق.
٤. المصروفات المستحقة والتي لم تخصم بعد لكل من ائحاب مدير الاستثمار وعمولات البنكين وشركة خدمات الادارة وائحاب مراقبي الحسابات ورسوم حفظ الاوراق المالية والعمولات المصرفية وكذا ائحاب لجنة الرقابة الشرعية ممثل جماعة حملة الوثائق واعضاء لجنة الاشراف والمستشار القانوني والضريبي ان وجدا وكافة المصروفات الادارية ومصروفات الاعلان والنشر والتسويق وكذا مجمع استهلاك التكاليف المدفوعة مقدما للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.
٥. اجمالي عمليات الشراء التي لم يتم تسويتها بعد محملة بعمولات السمسرة وكافة العمولات و الرسوم المرتبطة.
٦. قيمة التوزيعات المستحقة لحاملي وثائق الصندوق.
٧. المستحق من كافة الأعباء المالية الأخرى المنصوص عليها في بند الأعباء المالية في هذه النشرة.
٨. الضرائب المستحقة على استثمارات الصندوق وأي مخصصات متعلقة بالضرائب.

**ج- الناتج الصافي**

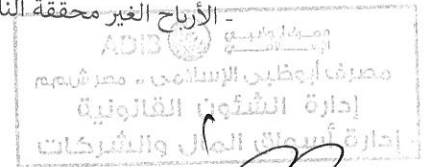
يتم قسمة صافي ناتج البندين السالفين (اجمالي اصول الصندوق مطروحا منه اجمالي الإلتزامات ) مقسوما على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية يوم احتساب قيمة الوثيقة بما فيه عدد وثائق الاستثمار المملوكة للجهة المؤسسة.

**البند الثالث والعشرون : ارباح الصندوق والتوزيعات**

**كيفية التوصل الى ارباح الصندوق من واقع مراحل وعناصر قائمة الدخل :**

يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم اعدادها بغرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة المعد عنها القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية على أن تتضمن قائمة الدخل الإيرادات التالية:

- التوزيعات المحصلة والمستحقة نتيجة استثمار اموال الصندوق خلال الفترة.
- العوائد المحصلة واي عوائد اخرى مستحقة عن الفترة نتيجة استثمار اموال الصندوق.
- الأرباح الرأسمالية المحققة الناتجة عن بيع/استرداد الأوراق المالية خلال الفترة.
- الأرباح الغير محققة الناتجة عن الزيادة في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية.



**وللوصول لصافي ربح المدة يتم خصم:**

- الخسائر الرأسمالية المحققة الناتجة عن بيع/استرداد الأوراق المالية خلال الفترة.
- الخسائر الغير محققة الناتجة عن النقص في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية خلال الفترة.
- نصيب الفترة من: المصروفات الفعلية المباشرة وتشمل التسويق والاعلان والمطبوعات والنشر والمصروفات والعمولات المصرفية وعمولة الحفظ ومصاريف الجهات الحكومية ومصروفات التمويل أتعاب وعمولات البنك ومدير الاستثمار وشركه خدمات الادارة ولجنة الرقابة الشرعية ولجنة الاشراف على الصندوق والممثل القانوني لجماعة حملة الوثائق و اى اتعاب وعمولات اخرى لمراقبي الحسابات والمستشار القانوني و الضريبي ان وجدا و اى جهة اخرى يتم التعاقد معها و اى اعباء مالية اخرى مشار اليها ببند الأعباء المالية بهذه النشرة.
- نصيب الفترة من المخصصات الواجب تكوينها.
- نصيب الفترة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- المصروفات الادارية على ان يتم خصمها مقابل مستندات فعلية.

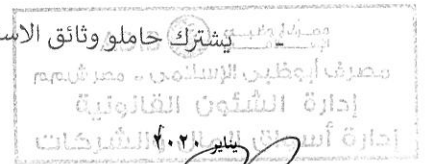
**سياسة توزيع الارباح:**

الصندوق ذو عائد تراكمي مع امكانية توزيع عائد دوري نصف سنوي ، و يقوم باستثمار فائض الأرباح المحققة في محفظته تنعكس هذه الأرباح علي قيمة الوثيقة المعلنة أسبوعياً ويحصل حامل الوثيقة على قيمة الوثيقة الاسمية مضافاً اليها الأرباح في نهاية مدة الصندوق أو عند الاسترداد طبقاً للقيمة الاستردادية . هذا ويجوز إجراء توزيع نصف سنوي يتراوح ما بين ٣ % حتى ٩٥ % من قيمة الأرباح المحققة خلال الستة شهور الأخيرة السابقة على التوزيع.

- يتم توزيع الارباح بناءً على تقييم صادر من شركة خدمات الإدارة يتم عرضه على لجنة الإشراف الخاصة بالصندوق وغير صادر بشأنه تحفظات تؤثر على قيمة التوزيعات .

- تمثل كل وثيقة حصة نسبية في صافي اصول الصندوق ولا يجوز تداولها بالشراء والبيع بين اصحابها مباشرة بل طريق الاسترداد وفقاً للشروط الواردة في هذه النشرة وتخول الوثائق لحاملها حقوق متساوية قبل الصندوق

ويشارك حاملو وثائق الاستثمار في الشركة المصرفية المصرية في ارباحها وحسناتها عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق



*Handwritten signature*

### البند الرابع والعشرون : إنهاء الصندوق والتصفية

طبقاً للمادة (١٧٥) من اللائحة التنفيذية ينقضي الصندوق إذا انتهت مدته ولم يتم تجديده أو إذا تحقق الغرض الذي أسس الصندوق من أجله أو واجهته ظروف تحول دون مزاولته لنشاطه.

ولا يجوز تصفية أو مد أجل الصندوق بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة، على أن يتم أخذ موافقة جماعة حملة الوثائق بالنسبة للتصفية قبل انقضاء مدة الصندوق، ويتم توزيع ناتج تصفيه أصول الصندوق على اصحاب الوثائق كل بمقدار نسبة الوثائق المملوكة له.

كما ينقضي الصندوق اذا رأى البنكان أن قيمة موجودات الصندوق المستثمرة غير كافية لمواصلة تشغيل الصندوق أو اذا حدث تغيير في القانون أو طرأت ظروف أخرى يعتبرها البنكان سبباً مناسباً لانتهاء وتصفية الصندوق .

وتسري أحكام تصفية شركات المساهمة المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

### البند الخامس والعشرون : الأعباء المالية

#### أتعاب مدير الاستثمار :

تتكون أتعاب شركة سي آى استس مانجمنت كمدير الاستثمار طبقاً للعقد المبرم بين بنك الشركة المصرفية العربية الدولية - مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر ومدير الاستثمار من الآتي :

#### أتعاب الإدارة :

يستحق لمدير الاستثمار أتعاب إدارة بنسبة ٠,٤% (اربعة في الألف ) سنوياً من القيمة الصافية لأصول الصندوق وتحتسب وتجنب يومياً وتُدفع في بداية كل شهر.

#### أتعاب حسن الأداء :

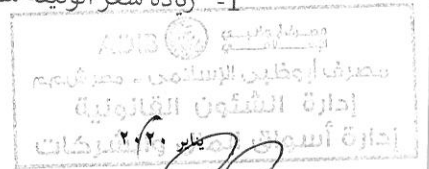
#### شروط استحقاق اتعاب حسن الاداء:

يستحق مدير الاستثمار أتعاب حسن أداء من بداية كل عام حتى نهايته بواقع ١٥% (خمس عشرة بالمائة) من صافي أرباح الصندوق التي تزيد عن الأرباح المحتسبة بمعدل الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي المصري مضافاً إليه علاوة ٢% خلال السنة المالية موضع التقييم، وتحتسب وتجنب يومياً بطريقة (HWM) High Water Mark

#### شروط سداد اتعاب حسن الاداء :

تسدد اتعاب حسن الاداء لمدير الاستثمار في نهاية كل عام بعد اعتماد مراقبي الحسابات لتلك الاتعاب. لا تسدد أتعاب حسن الأداء إلا بعد تحقق الشروط التالية مجتمعين :-

1- زيادة سعر الوثيقة شاملاً الربح الصافي للصندوق مقارنة بقيمتها في نهاية العام محل التقييم.



- 2- زيادة سعر الوثيقة شاملاً التوزيعات في نهاية العام محل التقييم عن اعلى سعر وصلت إليه الوثيقة استحق وسدد عنه أتعاب حسن أداء خلال الثلاث سنوات المتتالية السابقة لفترة الأحتساب أو من تاريخ استلام موجودات الصندوق بطريقة (HWM) High Water Mark.
- 3- تحقق الشرط الحدي المشار اليه عليه.

**أتعاب و عمولات بنك الشركة المصرفية العربية الدولية و مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر :**

- يسدد للبنكان العمولات التالية مقابل ما يقدمه البنكان من خدمات لحملة الوثائق من قبول الاكتتابات وطلبات الشراء وسداد الاستردادات وامسالك سجلات حملة الوثائق وسداد قيمة التوزيعات لحملة الوثائق ومتابعة اعمال الصندوق.
- يتقاضى بنك الشركة المصرفية العربية الدولية عمولات بواقع ٠,٢٥% (أثنان ونصف في الالف) من القيمة الصافية لاصول الصندوق وتحتسب و تجنب يوميا وتدفع في بداية كل شهر بعد اعتماد مراقبي حسابات الصندوق.
  - يتقاضى مصرف ابوظبي الاسلامى - مصر عمولة بواقع ٠,٢٥% (أثنان ونصف في الالف) من القيمة الصافية لاصول الصندوق وتحتسب وتجنب يوميا وتدفع في بداية كل شهر بعد اعتماد مراقبي حسابات الصندوق.
  - يتقاضى بنك الشركة المصرفية العربية الدولية عمولة حفظ مركزي ٠,١% (واحد في الألف) من قيمة الأوراق المالية المتداولة الخاصة بالصندوق المحفوظة لديه .

**عمولات التسويق :**

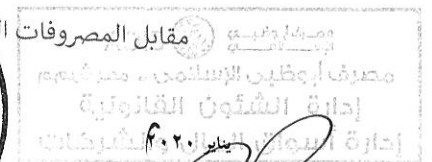
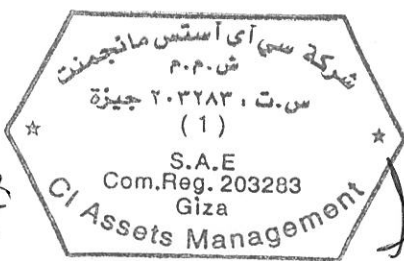
يمكن تسويق الصندوق من خلال جهات أخرى من البنوك أو مؤسسات مالية أخرى يتفق معهما احدي البنكين وتدفع من قبلهم ويتم احتساب عمولة التسويق وتستقطع من مصاريف الإصدار لصالح تلك الجهات مقابل تسويقها لوثائق الصندوق.

**اتعاب شركة خدمات الادارة :**

- تتقاضى شركة خدمات الإدارة عمولات بواقع ٠.01% (واحد في العشرة آلاف) سنوياً من صافي أصول الصندوق، وتحتسب هذه العمولة وتجنب يوميا وتدفع في آخر كل شهر علي أن يتم إعتماذ مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقبي حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.
- هذه الأتعاب لا تتضمن مصاريف ارسال كشوف الحساب لحملة الوثائق في حالة قيام الشركة بالالتزام بأرسال كشوف الحساب لحملة الوثائق مباشرة وليس عن طريق البنكان او احدهما سوف تحمل لشركة الصندوق بهذه المصاريف مقابل فواتير مصدره من مقدم هذه الخدمة بعد اعتمادها من ايا البنكين

**مصروفات اخرى :**

- يتحمل الصندوق الاتعاب السنوية الخاصة بمراقبي الحسابات نظير المراجعة الدورية للمراكز المالية للصندوق بما فيها القوائم المالية السنوية للصندوق والتي حددت بمبلغ ٥٠.٠٠٠ (خمسون ألف) جنيه مصرى بحد اقصى لكليهما .
- يتحمل الصندوق مصاريف تسويقية بحد اقصى ٠,٥% (نصف في المائة) سنويا من صافي اصول الصندوق ويتم سدادها مقابل المصروفات



*Handwritten signature*

*Handwritten signature*

*Handwritten signature*

*Handwritten signature*

- مصروفات مقابل الخدمات المؤداة الى الاطراف الاخرى مثل الهيئة العامة للرقابة المالية .
- يتحمل الصندوق المكافأة الخاصة بممثل جماعة حملة الوثائق والتي حددت بمبلغ ٢٠٠٠ جنية مصرى (الفان جنية مصرى) سنويا.
- فى حالة التعاقد مع مستشار ضريبي للصندوق يتحمل الصندوق اتعاب سنوية ٧٠٠٠ جم (سبعة الاف جنية مصرى) .
- يتحمل الصندوق عمولات السمسرة ومصروفات تداول الاوراق المالية التي يستثمر الصندوق فيها وى رسوم تفرضها الجهات الرقابية والادارية.
- يتحمل الصندوق اى ضرائب مقررة على اعماله.
- يتحمل الصندوق اتعاب لجنة الرقابة الشرعية للصندوق والتي حددت بمبلغ ٦٠٠٠٠ (ستون الف جنية مصرى) سنويا.
- يتحمل الصندوق اتعاب لجنة الاشراف علي الصندوق والتي حددت بمبلغ ٦٠٠٠٠ (ستون الف جنية مصرى) سنويا.

وبذلك يبلغ اجمالى الأتعاب الثابتة التي يتحملها الصندوق بحد أقصى مبلغ 159000 جم سنويا بالإضافة إلى نسبة 1.01% سنوياً بحد أقصى من صافي أصول الصندوق. بالإضافة الى العمولة المستحقة لامين الحفظ بنسبة ..... من القيمة السوقية الاوراق المالية المحفوظة لديه.

#### البند السادس والعشرون: الاقتراض بضمان الوثائق

يجوز لحملة وثائق الصندوق الاقتراض بضمان الوثائق من البنكان وذلك وفقا لقواعد الاقتراض السارية والمعمول بها لدى كل منهما.

#### البند السابع والعشرون : وسائل تجنب تعارض المصالح

تلتزم الأطراف ذات العلاقة بتجنب تعارض المصالح مع مراعاة كافة الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ وعلى الأخص الواردة بالمادة (١٧٢) وكذا الأعمال المحظور على مدير الاستثمار القيام بها الواردة بالمادة (١٨٣ مكرر ٢٠) من اللائحة التنفيذية والمشار إليها بالبند ١٦ من هذه النشرة، وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٨، على النحو التالي:

- يلتزم مدير الاستثمار في حالة الدخول في أي من أدوات الاستثمار المختلفة الصادرة عن أي من الأطراف ذوى العلاقة بالجهة المؤسسة أو الأطراف المرتبطة بمراعاة مصالح الصندوق وتجنب تعارض المصالح، والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.

- لا يجوز استثمار أموال الصندوق في صناديق أخرى منشأة أو مدارة بمعرفة أي من الأطراف ذات العلاقة فيما عدا الاستثمار

شركة سي آى أستس مانجمنت  
ش.م.م  
س.ت. ٢٠٢٢٨٣ جيزة  
(١)  
S.A.E  
Com.Reg. 203283  
Giza  
CI Assets Management

شركة الصناديق المالية  
saib  
قطاع أسواق المال  
(١١)  
١٠

مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر ش.م.م  
إدارة الشئون القانونية  
يناير ٢٠٢٠  
إدارة أسواق المال والشركات

٤٦١٦٠

March

Handwritten signature

- لا يجوز بغير موافقة مسبقة من الهيئة لأي من أعضاء لجنة الاشراف على الصندوق أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي من الشركات التي يستثمر الصندوق في أوراقها المالية جزءاً من أمواله، كذلك يحظر على مدير الاستثمار أو أي من أعضاء مجلس إدارته أو العاملين لديه التمثيل بصفتهم الشخصية في أي من مجالس إدارة الشركات التي يستثمر الصندوق جزءاً من أمواله في أوراقها المالية إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من جماعة حملة الوثائق.
- لا يجوز لمدير الإستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصناديق المرتبطين بها إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة ووفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.
- الالتزام بالافصاحات المشار إليها بالبند ٩ من هذه النشرة الخاص بالإفصاح الدوري عن المعلومات.
- يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح بالقوائم المالية ربع السنوية عن كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية والأوعية الادخارية لدى اي طرف من الأطراف المرتبطة وكذا عن كافة الأعباء المالية التي تم سدادها لأي من الأطراف ذوي العلاقة.
- الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق بشكل مسبق على تعاملات الصندوق التي قد تنطوي على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة - مع مراعاة استبعاد الاطراف المرتبطة من التصويت - ويعكس تقرير مجلس ادارة الصندوق والقوائم المالية افصاح كامل عن تلك التعاملات، على أن يلتزم مدير الاستثمار بمراعاة مصالح الصندوق والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.

### البند الثامن والعشرون: لجنة الرقابة الشرعية

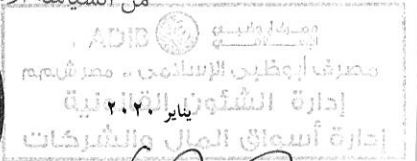
تختص هذه اللجنة بكل ما يتعلق بالتأكد من توافق نشاط الصندوق مع الشريعة الإسلامية، على سبيل المثال استثمارات الصندوق أو الاقتراض ( أدوات التمويل ) وفقاً لما تقرره وتتكون هذه اللجنة من التالي أسمائهم والمسجلين بسجلات الهيئة العامة للرقابة المالية في ضوء الشروط المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨) لسنة ٢٠١٤:

- الدكتور/ عباس عبد الاله عباس شومان (مقيد بسجل الهيئة تحت رقم ٨)
- الدكتور/ محمد نجيب عوضين (مقيد بسجل الهيئة تحت رقم ١٦)
- الدكتور/ أحمد جابر على بدران (مقيد بسجل الهيئة تحت رقم ٣٣)

ويتحمل أعضاء لجنة الرقابة الشرعية مصروفات قيدهم في سجل الهيئة. ويتم إخطار الهيئة مسبقاً في حال تغير أي من أعضاء لجنة الإشراف على الصندوق أو لجنة الرقابة على الشريعة، كجزء لا يتجزأ من التزامات لجنة الرقابة الشرعية للصندوق.

### التزامات لجنة الرقابة الشرعية للصندوق:

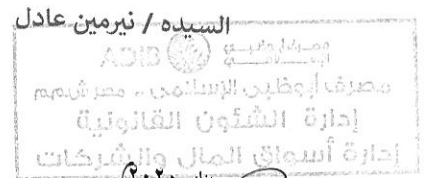
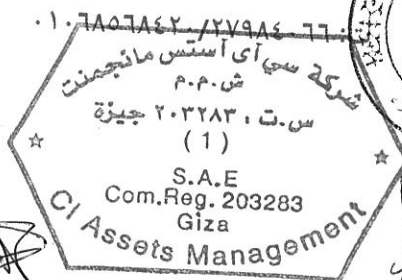
- تحديد الضوابط العامة ومحددات الأدوات الاستثمارية التي يجب على مدير الاستثمار الالتزام بها، كجزء لا يتجزأ من السياسة الاستثمارية المنصوص عليها بالنشرة بالبند السابع.



- إبداء الرأي في أدوات التمويل التي قد يلجأ لها مدير الاستثمار طبقاً لحالات وضوابط الاقتراض التي نصت عليها المادة (١٦٠) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٩٩٢/٩٥.
- وضع المعايير التي يجب على مدير الاستثمار الالتزام بها عند استثمار اموال الصندوق وفقاً لمعايير الاستثمار الاسلامي طبقاً لمبادئ الشريعة الاسلامية بغرض تحقيق هدف الرقابة السابقة على الاستثمار.
- المتابعة المستمرة لاستثمارات الصندوق حيث يلتزم مدير الاستثمار بموافاة أعضاء لجنة الرقابة الشرعية ببيان دوري عن استثمارات الصندوق وفقاً لما تحدده لجنة الرقابة الشرعية، وكذا في حالة الدخول في استثمار جديد، أو في حالة حدوث تغيير جوهري في أنشطة أو مجالات الشركات المستثمر فيها.
- اعداد تقرير ربع سنوي بمدى اتفاق استثمارات الصندوق مع الضوابط المحددة من اللجنة، والمعالجة المناسبة في الحالات التي تتطلب ذلك، ما لم تحدث أحداث جوهريّة تتطلب الإفصاح الفوري، على أن يُرسل لحملة الوثائق ملخص بهذا التقرير.
- الاجتماع مع مدير الاستثمار ولجنة الاشراف بشكل ربع سنوي على الأقل عند مناقشة اعتماد القوائم المالية الربع سنوية وعند الحاجة وذلك للتمكن من تحقيق الاغراض التالية:
- الرقابة السابقة على الاستثمار من خلال عرض قائمة الاستثمارات المقترحة من قبل مدير الاستثمار في الفترة اللاحقة واصدار الفتوى علي قائمة الاستثمارات المقترحة.
- الرقابة المصاحبة واللاحقة لنشاط الاستثمار من خلال عرض ما تم الاستثمار فيه بالفعل خلال الفترة موضع الفحص واصدار الفتوى اذا ما تبين تحول احد أنشطة الاوعية الادخارية المستثمر فيها الي نشاط مخالف لمبادئ الشريعة الاسلامية و آلية الغاء تلك المخالفات، وتكون قرارات اللجنة الشرعية وفتاويها نهائية وملزمة لمدير استثمار الصندوق وفقاً لما تم عرضه بمخاطر التشغيل بالبند (8) من هذه النشرة الخاص بالمخاطر، ويتحمل مدير الاستثمار اي خسائر قد يتعرض لها الصندوق نتيجة التخارج من اي استثمار يثبت دخوله فيه بالرغم من عدم توافقه والمبادئ التي اقرتها لجنة الرقابة الشرعية.
- ويكون للجنة حق الإطلاع على دفاتر الصندوق وسجلاته وطلب البيانات والمعلومات التي تمكنها من أداء مهمتها.

### البند التاسع والعشرون: أسماء وعناوين مسئولو الإتصال

1. بنك الشركة المصرفية العربية الدولية :  
السيد / عمرو ماهر قنديل  
مدير عام قطاع الخزانة وأسواق المال  
ت: ٣٣٣٢٥١١٤ / ١٠٠٦٦٢٨٥٨٨
2. مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر :  
السيدة / نيرمين عادل  
مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر ش.م.م  
إدارة الشؤون القانونية  
إدارة أسواق المال والشركات  
٢٠٢٠



3. شركة سي آى استس مانجمنت :

ت: ٢١٢٩٥٠١٢

مدير استثمارات الصندوق

السيد / عبد القادر أشرف

**البند الثلاثون : إقرار الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار**

تم اعداد هذه النشرة المتعلقة بالاككتاب العام في وثائق صندوق استثمار سنابل وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية بالتعاون مع مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر صندوق ذو عائد تراكمي مع توزيع عائد دورى ومدير الاستثمار والجهة المؤسسة ضامنان لصحة ما ورد في هذه النشرة من بيانات و معلومات وانها تتفق مع القواعد القانونية المنظمة للاككتاب الواردة بقانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهما وانها لاتخفى ايه معلومات او بيانات كان من الواجب ذكرها للمستثمرين المتوقعين في هذا الاككتاب.

**البند الثلاثون: اقرار مراقبي الحسابات**

قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الاككتاب في صندوق استثمار سنابل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية بالتعاون مع مصرف أبو ظبي الإسلامي (صندوق ذو عائد تراكمي مع توزيع عائد دورى ) ونشهد أنها تتمشي مع أحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ و لائحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن وهذه شهادة منا بذلك .

السيد / أشرف لطفى محمد حجازي

السيد / رزق شندى عبد المسيح

**البند الحادى والثلاثون : إقرار لجنة الرقابة الشرعية**

جميع ما ورد من بيانات وسياسة استثمارية بنشرة الاككتاب المرفقة تم مراجعتها من قبل لجنة الرقابة الشرعية وهي لا تخالف احكام الشريعة الاسلامية وهذا إقرار منا بذلك.

الدكتور / محمد نجيب عوضين



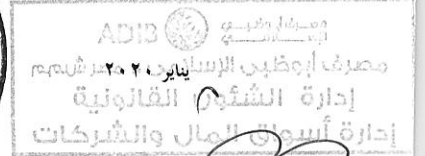
وهذه النشرة تمت مراجعتها من الهيئة العامة للرقابة المالية ووجدت متماشية مع أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم اعتمادها برقم (٣٧٧) بتاريخ ٢٠ / ١٢ / ٢٠٠٦ علماً بأن اعتماد الهيئة للنشرة ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع النشرة أو لقدرة النشاط على تحقيق نتائج معينة أو اعتماداً أو إقراراً أو فصل للآراء المقدمة من الاطراف المرتبطة الواردة بالنشرة .



Handwritten signature of the representative of CI Assets Management.



Handwritten signature of the representative of Saib Bank.



Handwritten signature of the representative of ADIB.